République Algérienne Démocratique & Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور طاهر مولاي - سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم العلوم السياسية

تخصص : سياسات عامة و تنمية

تحت عنوان :

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية (ولاية سعيدة دراسة حالة)

من إعداد الطلبة :

- محمودي حاج
- عمور محمد

الأستاذ المشرف :

شيخاوي أحمد

لجنة المناقشة :

الأستاذ موكيل عبد السلام	رئيسا
الأستاذ شيخاوي أحمد	مشرفا
الأستاذ بن فاطيمة بوبكر	عضوا مناقشا

دفعة: 2015 - 2016

مقدمـــة

مقدمــة:

تطور مفهوم و مجال التنمية خلال العقود الأخيرة و تحول الخطاب التنموي من المفهوم الكلي إلى المفهوم الجزئيللتعامل بشكل أفضل مع المشاكل التي حيث توجهت التنمية منذ مطلع الثمانينات إلى أن تكون محلية ، تعاني منها كل منطقة في الدولة الواحدةفرص تنمية متكافئة مبنية على إمكانيات و موارد كل منها ، و إعطاء ، الشعبية بحيث تساهم فيها جميع فئات المجتمع و تستجيب إلى ما يحتاج إليه و ذلك عن طريق المشاركة التخلي عن الأعمال التنموية غير المنظمةالقادرة فضلا عن ضرورة إنشاء المشاريع الاقتصادية ، السكان، مع على توفير مناصب الشغل وتستغل استغلال أمثل للموارد الطبيعية و البشرية المحلية.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات التنموية القادرة على تحقيق أهداف التنمية المحلية، نظرا لما لها من خصائص تؤهلها على الانتشار الجغرافي الواسع في جميع أقاليم الدولةمما يساعد على ، ، كما تتمتع بمزايا في مجال الابتكار و المهارات انتشار الأنشطة الاقتصادية و يعمل على خلق نمو متوازن التنظيمية والقدرة على التعرف على أحوال السوق وقربها من المتعاملين معها، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات .

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول مدى قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تحقيق التنمية المحليةكما أشارت العديد من الدراسات إلى أن دعم و تطوير هذه المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية ذاتية ، محلية تعتمد على استغلال الموارد و الطاقات المحلية.

تعد الجزائر من الدول التي شجعت هذا النوع من المؤسسات منذ انتقالها إلى مرحلة اقتصاد السوق، التي تزامنت مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع بداية التسعينات، الذي كان من بين نتائجه بروز قطاع تطويره بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية التي عجزت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي عملت الدولة على استمرت إلى غاية الأزمة البترولية لسنة 1986، و كذلك بالشكل عن تحقيقها المؤسسات العمومية الكبيرة، التي الذي يحقق التنمية المتوازنة في إطار تطبيق سياسة التوازن الجهوي بين أقاليم الوطن.

ومن هنا قد أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها، لزيادة دورها في مسألة التنمية الشاملة والتي هي من أهم وأعقد القضايا التي تشتغل بها الدول والمنشآت والأفراد، ذلك لأن مسألة النمو هو مقياس جوهري لحيوية المجتمع وقدرته على التفاعل مع احتياجاته من السلع والخدمات في إطار القدرة على الإنتاج بحسب متطلبات السوق.

وهنا تبدو لنا أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية المحلية الذي هو نابع من دورها في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في القيمة المضافة.

لذلك فإن الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة ، **ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ؟**

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية :

- ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و ما هي أهم خصائصها ؟
- ما ذا نقصد بالتنمية المحلية ؟ و ما طبيعة العلاقة بينها و بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما أهم النماذج الرائدة التي يمكن الإحتداء بها ؟
- ما هو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى المحلي ؟

فرضيات الدراسة :

وعلى ضوء هذه الأسئلة الثانوية تتبلور الفرضيات التالية :

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم قطاعات النشاط الاقتصادي.
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية و الإجتماعية على المستوى المحلي.
- يعتبر تذليل الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم دعائم نجاحها.

- ضعف دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع ساهم في فشلها على المستوى الوطني و المحلي خصوصا.
- تعاني ولاية سعيدة من مشكل التباين التنموي بين البلديات الريفية و الحضارية و يعد التوزيع الغير عادل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عاملا قد يزيد من حدته.
- قد يكون عدم إحترام خصوصيات المنطقة عاملا لعدم نجاح هذه الأخيرة.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك سبب موضوعي يرجع أساسا إلى الأهمية البالغة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي ككل، وفي الدفع بالتنمية المحلية على الخصوص، وبتعبير آخر فان السبب الرئيسي يرجع إلى محاولة تسليط الضوء وتوضيح أكثر، لمدى فاعلية ونجاعة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من انعكاسات ايجابية على النشاط الاقتصادي، والتنمية المحلية .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :

يقتصر الموضوع على دراسة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة مع التركيز على ولاية سعيدة بشكل خاص.

الحدود الزمانية :

لم نحدد الفترة الزمانية ، لكن حاولنا التركيز على السنوات الأخيرة (2010 – 2015) و إعطاء آخر التطورات في هذا القطاع و دوره في التنمية على مستوى الولاية.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على أساليب وأدوات مختلفة فالمنهج الوصفي التحليلي هو الغالب نظرا لملائمته طبيعة الموضوع .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه موضوع الساعة على الساحة الاقتصادية في الجزائر، وهو يمثل مساهمة عملية في إطار التوجه الجديد للدولة في مجال البحث عن بدائل إقتصادية للبترول .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإلمام والتعرف بشكل أكبر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تسليط الضوء على علاقة هذه الأخيرة بالمحيط الاقتصادي، من خلال المكانة التي أصبحت تحتلها فيه وفي التنمية بشكل عام ، كما تهدف أيضا إلى إبراز واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية لولاية سعيدة.

الدراسات السابقة:

باعتبار أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانا هاما في الاقتصاد الوطني فلقد تم تناوله من قبل العديد من الدراسات والتي اختلفت في معالجتها لجوانب هذا الموضوع وتحليلها له، ومن بين أهم الدراسات نركز على:

أولا : دراسة عبد الله خبابة، بعنوان **الصناعات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة (2013).**

بحثت هذه الدراسة وهي كتاب ركز الباحث في عرضه بداية على مفاهيم أساسية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليتخصص فيما بعد في عرض التجربة الجزائرية في مجال الترقية والدعم وكذا الإجراءات المتخذة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، و ختمها بتطرقه لأهم النماذج الدولية في هذا المجال .

ولقد استفدنا من هذه الدراسة من الإطار النظري وبخاصة عند استعراض مجموعة من التعاريف وتقسيمها إلى معايير كمية و نوعية، وبيان أهمية وخصائص هذه المؤسسات في تحقيق التنمية، إلا أنها جاءت خالية من الجانب التطبيقي.

وقد أكد الباحث في دراسته بناء على النتائج التي توصل إليها على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون كحل بديل أو سياسة مكملة لسياسة الصناعات الكبيرة في مختلف البلدان النامية كما هو قائم في بعض بلدان آسيا.

ثانيا : دراسة هايل عبد المولى طشطوش، بعنوان: **المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية (2012).**

قامت هذه الدراسة، وهي كتاب، تطرق فيه الباحث إلى بعض المفاهيم النظرية حول المؤسسات الصغيرة ، مع إظهار أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها، وتجعلها قطاعا تركز عليه غالبية الدول المتقدمة منها أو النامية في عملية التنمية، بالرغم المشاكل التي يعرفها. كما تطرق إلى دور المشروعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات بعض الدول العربية و استعرض واقع المشروعات الصغيرة في الأردن، حيث توصل إلى بعض النتائج أهمها أن المشروعات الصغيرة لديها القدرة على خلق فرص عمل أكثر من المشاريع الكبيرة ، كما أنها تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لفئات كثيرة في المجتمع ، باعتبارها شريك أساسي في عملية التنمية .

ثالثا: دراسة لبن نذير نصر الدين ، بعنوان"**دراسة إستراتيجية الإبداع التكنولوجي،في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–حالة الجزائر**"،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر 3،2012.

حيث اقتصرت هذه الدراسة على أهمية مكانة التكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية، و لقد استفدنا منها في الجانب النظري.

صعوبات البحث :

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا العمل فيما يلي :

- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظرا لقلة توفرها في المكتبة.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الأخيرة.
- ضيق الوقت الذي حال بيننا و بين جمع المزيد من المعلومات المتعلقة بالموضوع.

شرح الخطة :

لقد قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين :

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام وهذا راجع لمدى الحاجة إلى فهم المعنى العام للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل الدخول في أي دراسة متخصصة نظرا لطابع هذه المؤسسات. وبعدها أشرنا إلى عملية التنمية المحلية و العلاقة التي تجمعهما، مع ذكر بعض النماذج الدولية الناجحة.

أما في الفصل الثاني خصصنا دراستنا على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائر و في ولاية سعيدة على وجه الخصوص.

وفي الأخير نرجو أن تكون دراستنا هذه قد ساهمت و لو بشكل بسيط في إثراء الموضوع ونأمل أن يكون المنطلق لزملائنا الطلبة كي يتعمقوا فيه خاصة وانه يتناول احد موضوعات الساعة المهمة الذي يهم خاصة الطلبة المتخرجين والمتوجهين لميدان الشغل.

الفصـــــل الأول

التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التنمية المحلية

مقدمة الفصل الأول :

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العقود الأخيرة أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي، وذالك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها، ومن الواضح إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب الشغل، في الحين الذي يفرض تطبيق التكنولوجيا الجديدة انخفاضا مستمرا في اليد العاملة، ولذالك فقد اكتسبت المؤسسات الصغرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية المحلية، إلا إن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد مفهوم وتعريف جامع لهذه النوع من المؤسسات، فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف لهذه المؤسسات كلا حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة، ولان المنهجية وطبيعة الموضوع تفرض علينا وضع تعريف ملم بهذه المؤسسات من كل الجوانب يعكس مكانتها وأهميتها في المحيط الاقتصادي، فإننا سنحاول في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث التطرق إلى:

- المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني : ماهية التنمية المحلية.
- المبحث الثالث : تجارب ناجحة لبعض الدول في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة المتوسطة:

لا يوجد اتفاق حول تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو الكبيرة،لأنّه مفهوم يتميز بالتباين فتعبير صغيرا أو متوسط هي مفاهيم نسبية قد تختلف من إقليم لأخر،ومن دولة لأخرى،بل من قطاع لأخر حتى في داخل البلد نفسه،وقد أثار هذا المفهوم جدلا واسعا بين الدارسين و الباحثين و كذا الهيئات و المنظمات الدولية المهتمين بهذا المجال خاصة في ظل عدم وضع حدود فاصلة تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة ويعود ذلك الاختلاف إلى أسباب عديدة منها:

- **التباين في النمو الاقتصادي:**

إن اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة،وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية،فالمؤسسة الصغيرة في اليابان،أو الولايات المتحدة الأمريكية أوفي أي بلد مصنع،يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر،السنغال،سوريا ،وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية أو النقدية و الاجتماعية،ولذلك يعتبر هذا الاختلاف من القيود الأساسية في وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

- **اختلاف النشاط الاقتصادي:** **إن** تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميز فروعها فالمؤسسات التي تنشط في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة كما أنهما يختلفان عن تلك المؤسسة التي تعمل في الخدمات فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإقامتها أو توسعها،كما تحتاج إلى يد عاملة كثيرة ومتخصصة و هيكل تنظيمي معقد

[1] نصر الدين بن نذير ،**"دراسة إستراتيجية الإبداع التكنولوجي،في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر"**،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر 3،2012،ص 03.

توزع في ظله المهام وتحدد أدوار و مستويات إتخاد القرار و هذا لا يتطلب في المؤسسات التجارية أو الخدمية بنفس الدرجة،وهو ما يشرح صعوبة توحيد تعريف موحد[2].

- **تعدد فروع النشاط الاقتصادي:**

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه،مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية إستخراجية، و أخرى تحويلية و هذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية من صناعات غذائية و صناعة الغزل،والنسيج و الصناعات المعدنية و صناعة الورق و الخشب و منتجاته ولذلك تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة و حجم الاستثمارات التي يتطلبه نشاطها،وهذا يعتبر عائقا يقف أمام وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[3].

- **العوامل التنقية و السياسة:** يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات،فكلما كانت هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، و بالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة و موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة [4] أما العامل السياسي فيتمثل في مدى اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة النهوض بهذا القطاع و توجيهه و ترقيته و دعمه و على ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الإستراتيجيات التنموية و المهتمين بشؤون هذا القطاع.

---

[2] رياض أريمي، **"تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها في الجزائر"**،ورقة مقدمة في :الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي. ،2013/05/06، ص4.

[3] نصر الدين بن نذير، مرجع سابق، ص05

[3] خالد مدخل ،"**التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،حالة الجزائر**"،شهادة ماجستير،جامعة الجزائر3 2012، ص4

2- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- **المعايير الكمية:**

هي تلك المعايير الرقمية الإحصائية سهلة القياس و هي من أهم المعايير في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ونجد:

- **معيار رأس المال:**حيث يعتبر من أهم المعايير الكمية لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية و الاستثمارية،إلاّ أنه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى،فمثلا في الكويت يحدد سقف رأس المال بـ: 600000 دولار أمريكي في حين يتراوح بين (35000-200000 دولار) في بعض الدول الأسيوية كالصين و الهند،الفلبين و كوريا و يصل إلى حدود 800000 دولار في الدول المتقدمة [5]
- **معيار العمالة:**

يعتبر من أهم المعايير الكمية استخداما و ذلك لبساطة استخدامه وسهولة الحصول على المعلومة إلاّ أنه لا يوجد اتفاق عام حول عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة إلى أخرى،حسب الحالة الاقتصادية،فمثلا في الدول الصناعية كالولايات المتحدة و اليابان و إنجلترا فالحد الأقصى للعمالة يتراوح بين 200و500 عامل بينما يقل العدد في الدول النامية حيث تضم هذه المؤسسات من 20 إلى 100 عامل أو حتى أقل[6].

- **معيار معامل رأس المال:**

انطلاقا من النقائص المسجلة في المعيارين السابقين (حجم العمالة ورأس المال المستثمر) برزت الحاجة إلى معيار آخر أحسن وأفضل وهو المعيار الثنائي أو معيار العمالة ورأس المال الذي يعرف أنه حجم رأس المال المستخدم لتوظيف وحدة واحدة من العمل،ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال،وبناء على ذلك فإن هذا المعيار قلل من النقائص المذكورة سابقا في حالة

---

[5] عبد الله خبابة ،"**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"،الجزائر:دار الجامعة الجديدة ، 2013،ص13.

[6] شهرزاد برجي، "**إشكالية استغلال مصادر وتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، شهادة الماجستير، جامعة تلمسان: أبي بكر بلقايد ،كلية العلوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير،ص22.

استخدام كل معيار على حدة،خاصة في المؤسسات الكثيفة بالعمالة و قليلة رأس المال أو العكس،فنجد أو مصنفة على أنها كبيرة وفقا لمعيار رأس المال أو العكس[7]. عادة يكون هذا المعيار مرتفع في القطاع الصناعي ومنخفض في قطاع الخدمات.

- **معيار رقم الأعمال :**

يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة و قدرتها التنافسية،و يستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا إلاّ أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص

ذلك أن كبر حجم المبيعات في ارتفاع الأسعار و ليس لعدد الوحدات المباعة ،و بما أن السعر عادة تحدد عوامل و قوى خارجية عن المؤسسة،ففي الولايات المتحدة الأمريكية
يعرف المشروع الصغير حسب هذا المعيار بأنّه ذلك المشروع الذي لا تزيد مبيعاته السنوي عن مليون دولار[8].

- **المعايير النوعية:**إن

المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد ووضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك وجب إدراج مجموعة من المعايير النوعية التي لاقت إجماع الباحثين و الهيئات و المنظمات الفاعلة في هذا القطاع و يمكن تلخيصها كما يلي:

– **معيار الإدارة و التنظيم:** ويقصد أن صاحب المشروع يمارس أو يشارك في جميع أو معظم المهام الإدارية، حيث لا يوجد نمط الإدارة المتبع في الشركات الكبيرة[9]
فالمؤسسة تدار غالبا من قبل صاحب المشروع،فالمالك هو المدير في أغلب الحالات،فهو يتولي إدارة فعاليات المؤسسة من حيث الإنتاج–و التسويق و التمويل،و النواحي الفنية، و بالتالي تتوقف قدرة المؤسسات على المساهمة في الاقتصاد الوطني على كفاءة القائمين بإدارتها،كما تصنف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصتين أو أكثر من الخصائص التالية:

---

[7] نصر الدين بن نذير، مرجع سابق،ص11.

[8] عبد الله خبابة، مرجع سابق ص 14.

[9] هايل عبد المولى طشطوش،"**المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية**". ط1. عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2012، ص 20.

– الجمع بين الملكية و الإدارة.

– قلة عدد مالكي رأس المال مع ضيق نطاق العمل.

– صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

– تحمل الطابع الشخصي إضافة إلى طابعها المحلي[10].

ب– المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة رأس المال المستثمر وكذا مصادره و حجمه،فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شكل منشآت الأفراد و شركات الأشخاص العائلية و التضامنية أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم،إضافة إلى الوكالات و المهن الصغيرة الإنتاجية و الحرفية وورش الصيانة و كذلك أعمال البناء.[11]

ونجد في الجزائر الدولة تملك عدد من هذه المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.

ج– معيار الاستقلالية:

المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تكون مستقلة، أي أنها تملك على الأقل 50% من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك[12].

3–تعار يف بعض الدول و الهيئات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف تعار يف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدول و المنظمات الاقتصادية المختلفة و ذلك لاختلاف معايير التعريف و التصنيف المعتمدة، ويرجع ذلك إلى تباين الإمكانيات و الموارد ومستويات النمو و الكثافة السكانية،ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها،كما يختلف التعريف وفقا للأغراض الإحصائية أو التمويلي

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

[10] نصر الدين بن نذير، مرجع سابق ،ص 13.

[11] هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق ، ص 27 .

[12] عبد الله خبابة ، مرجع سابق، ص 16.

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذالك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من01 إلى 05 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من05 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250عامل أو اقل[13].

- **تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300عامل أما التقسيم حسب القطاعات فنجد:

- المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع رأس المال المستثمر اقل من100 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300عامل.
- التجارة بالجملة رأس المال لا يفوق 30 مليون ين وعدد العمال اقل من100 عامل.
- التجارة بالتجزئة والخدمات رأس المال لا يفوق 10 مليون ين وعدد العمال اقل من50 عامل[14].

- **تعريف الاتحاد الأوربي:**

وضع الاتحاد الأوربي سنة 1996 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

- فالمؤسسات المصغرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل اقل من10 أجراء.

---

[13] عثمان لخلف ،"**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حالة الجزائر**" ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر :3 ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، 2004 ، ص14.

[14] - نصر الدين بن نذير ، مرجع سابق ، ص 19 .

– المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.

– المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 50 مليون أورو ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 43 مليون أورو[15]

- **تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE:**

والتي تضم دول ذات اقتصاديات مصنعة تعتمد في أغلب الأحيان على التعريفات التالية:

أ- **الصناعات الماكروية Micro Industries** :وتتمثل بالصناعات الفردية والتي تكون عادة بدون أجراء أو تشغل أربعة أجراء على الأكثر.

ب- **الصناعات الصغيرة جدا Very Small Industries** :وهي تلك الصناعات التي تضم من (5) إلى (19) عامل.

ت- **الصناعات الصغيرة Small Industries** :وتضم من (20) إلى (99) عامل

ث- **الصناعات المتوسطة Medium-Sized Industries** :وتضم من (100) إلى (499) عامل، وأحيانا تكون مقسمة إلى صنفين يضم الأول من (50) إلى (199) عامل والثاني من (200) إلى (499) عامل.

ج- **الصناعات الكبيرة Large Industries** :وتضم أكثر من (500) عامل وأحيانا تضم الصناعات الكبيرة جدا أكثر من (1000) عامل.

وعلى عكس دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لا تجتمع الدول النامية على تعريف موحد ودقيق للصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتشير أحدى الدراسات إلى أن الصناعة تعد صغيرة إذا كانت تشغل أقل من (6) عمال، بينما تعد الصناعة التي تضم من (10) إلى (25) أو حتى (100) عامل صناعة متوسطة، وتعد الصناعة التي تضم أكثر من (100) عامل صناعة كبيرة في بعض الدول الأقل نموا.

- **تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

[15] - شهرزاد برجي ، مرجع سابق ، ص 29 .

تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة حيث قام *بروش* و*هيمنز* بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف متعرف به بصفة عامة لدى هذه الدول وهذا التصنيف هو[16]:

الجدول رقم(1): تصنيف بروش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.

من1الى 9 عمال	مؤسسة عائلية حرفية
من 10 إلى 49عامل	مؤسسة صغيرة
من50 إلى 99 عامل	مؤسسة متوسطة
من100 عامل فأكثر	مؤسسة كبيرة

المصدر :صفوت عبد السلام عوض الله –مرجع سبق ذكره–ص14

- **تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال المستثمر وعدد العمال بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50عاملا مما أدى إلى عدم المساعدة في الخفيف من حدة مشكلة البطالة ومن ثم قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف على رأس المال وحده وبالتالي أصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة أو متوسطة في الهند إذا لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف روبية (أو ما يعادل 1000.000 دولار أمريكي) وبدون وضع حد أقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة [17]

- **تعريف بعض الدول العربية :**

- **تعريف دول الخليج العربي**

[16] - عبد السلام صفوت عوض الله، "**اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**"،مصر : دار النهضة العربية، 1953 ،ص 19.

[17] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق ، ص 14.

فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات ، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها من (2) مليون وأقل من (6) ملايين دولار، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها (6) مليون دولار فأكثر[18].

- **تعريف جمهورية مصر العربية**

قامت وزارة التخطيط بمصر بتعريف المؤسسات والصناعات الصغيرة على أنها "تلك المنشآت التي يعمل بها أقل من خمسين (50) عاملا"، وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم[19].

أما الجهاز المركزي للإحصاء، فيعتبر أن الوحدة التي يعمل بها أقل من عشرة (10) عمال، وأحيانا يرفع العدد إلى عشرين (20) عاملا، أما الجهاز الحكومي فيأخذ بهذا التعريف (عشرة عمال فأقل) لمعنى الصناعات الحرفية.

- **التعريف المعتمد بالجزائر:**

بالنسبة للجزائر ، فقد تراوح هذا القطاع في تحديد مفهومه بين مد وجزر، إلى أن استقر في تعريف رسمي جاء بقانون توجيهي أصدره رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 2001.

فطبقا للقانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المادة 4 منه: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 01 إلى 250 شخص،
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري،
- تستوفي شروط الاستقلالية".

---

[18] عبد الرحمن يسري، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، مصر : الدار الجامعية ، 1996 ، ص75.

[19] - المرجع نفسه ، ص 22.

ويأتي تفصيل الحدود فاصلة بين مؤسسة مصغرة، صغيرة ومتوسطة في نص هذا القانون على النحو التالي:

- **مؤسسات مصغرة Micro entreprises:** تشغل أقل من 10 عمال وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري.

- **مؤسسات صغيرة Petites entreprises:** تشغل من 10 إلى 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها 100 مليون دينار جزائري.
- **مؤسسات متوسطة Moyenne entreprises:** تشغل من 50 إلى 250 عامل وتحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون و 02 مليار دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار جزائري.

هذا ويمكن تلخيص المعطيات السالفة في الجدول التالي[20]:

جدول رقم (02): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9 عمال	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	بين 200 مليون و 02 مليار دج	بين 100 و500 مليون دج

وصفوة القول فإن الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة بينهما فالصناعات التي تعتبر متوسطة

[20] نادية قويقع ،"**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع وآفاق**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، العدد الرابع عشر، 2006، ص191.

في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية ، كما أن الصناعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية .

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تقر هيئة الأمم المتحدة في تقرير لها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذالك استندت في دراستها تعريف تقريبي لهذه المؤسسات على معيار العمالة والحجم حيث يشكلان عاملا هاما في تحديد الطبيعة الاقتصادية للكيانات التجارية وأوردت التعاريف التالية لأغراض هذه الدراسة:[1]

- المؤسسات البالغة الصغر:

هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر.

- المؤسسة الصغيرة:

يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخصا ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

- المؤسسة المتوسطة:

وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و250 عامل ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها :

1- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

[2] الأمم المتحدة ، تقرير خاص، "**دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، 2004 ، ص6.

تتصف المشاريع الصغيرة و المتوسطة بالعديد من الخصائص والتي تميزها عن المشاريع الكبيرة و تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول،بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي،ويمكن إجمال هذه الخصائص بالأتي:

– **سهولة التأسيس:** تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها و تشغيلها و بالتالي محدودية القروض اللازمة و المخاطر المنجزة عليها،حيث أنّها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص وتوظيفها،من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي،وهذا ما يتناسب و البلدان النامية،نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل،كما تتميز هذه المشروعات بانخفاض مصروفات التأسيس والتسيير الإداري نظرا لبساطة و سهولة هيكلها الإداري و التنظيمي،الذي يجمع في أغلب الأحيان بين الإدارة و التشغيل[21].

–**استقلالية الإدارة ومرونتها:**عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل أصحابها مما يسهل قيادة هذه المؤسسات لتحقيق الأهداف المرجوة،وكذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم عمل المؤسسة إلا أن هذا النجاح يتوقف على قدرة وخبرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة[22]،كما أن هذه المنشآت تتميز بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المنشأة من خلال الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المؤسسات صغيرة و متوسطة،و العاملين لديها ممّا ينعكس في زيادة إنتاجية العامل،إضافة إلى توطيد العلاقة بين صاحب المشروع و العملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع.
ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على القيمة السوقية وتنميتها.

–**مركز للتدريب الذاتي:** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنّها مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها نظرّا لاعتمادها أسلوب التدريب أثناء العمل وذلك لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج،وتحملهم المسؤوليات التقنية،التسويقية،والمالية.مما يزيدهم معرفة وخبرة،لأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية مستقبلا و إعداد أجيال من المدربين للعمل في

---

[21] ليث عبد الله القهبوي و بلال محمود الوادي، "**المشاريع الريادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية**" . ط1 . عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ، 2012،ص 19.

[22] عبد الله خبابة ،مرجع سابق،ص 82.

مؤسسات كبيرة،لذا فإن هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والابتكارات و إتقان و تنظيم المشاريع و إدارتها[23].

-**ارتفاع جودة الإنتاج:**إنّ التخصص الدقيق و المحدد لمثل،هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية،حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية و مهنية،ممّا يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق و احتياجات المستهلكين،وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور،وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات[24] .

-**القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي انخفاض تكاليف الإنتاج وبساطة الإدارة و التشغيل إلى تسهيل عملية تكييف هذه المؤسسات مع متغيرات التحديث والنمو،والتطور و خاصة تلبية أذواق و رغبات المستهلكين عكس المؤسسات الكبيرة وتتمثل قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التكلف مع المتغيرات في الأتي :

– القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات لإنتاج،أو التسويق أو التمويل،مما يساعد في التغلب على تقلبات السوق.

– زيادة القدرة على التجديد و الابتكار.

– سهولة وحرية الدخول و الخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة.

– سهولة تعديل السياسات و سرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات[25].

– **صناعات تابعة ومكملة:** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة ومساندتها لها وكذلك بأنها مغذية لها لدرجة أنها أصبحت لا تستطيع الاستغناء عنها وتعمل هذه المؤسسات في كثير من الأحيان رافد للمشروعات الكبيرة بقطع الغيار أو الخدمات المساندة و على سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات.

"جنرال موتورز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية من بينها 17 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل[26].

---

[23] هايل عبد المولى طشطوش،مرجع سابق ، ص 53.

[24] عبد الله خبابة ،مرجع سابق، ص37.

[25] ليث عبدا لله القهيوي و بلال محمود الوادي،مرجع سابق،ص21.

[26] خبابة عبد الله،مرجع سابق ، ص38.

-**إتاحة فرص العمل:** بسبب استخدام هذه المشاريع لأسباب إنتاج و تشغيل غير معقدة،فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين،كما تتيح التقارب و الاحتكاك بين أصحابها و العاملين،كما أنّ تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة في المؤسسات الكبيرة،لذا فهي تلعب دور كبير في تخفيف حدّة البطالة حيث تشير التقديرات أنّ تكلفة فرصة العمل الدائمة في المؤسسات الكبيرة تكلف حوالي 15000 دولار،في حين أنه في المنشآت الصغيرة تكلف بين 900-3000 دولار[27].بالتالي فهي تخفف من العبء عن ميزانية الدولة.

- **تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي:**هي أداة لانتشار التوطن الصناعي من خلال انتشار الجغرافي للمشاريع الصناعية عبر الإقليم مما يحقق نوع من التطور الاجتماعي و الاقتصادي،ذلك أن الحرفيين و صغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية مما يساعد في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها و ما يتبعها من تطور صناعي وحضاري[28].

- **قصر فترة الاسترداد في رأس المال:**وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة قصيرة نتيجة بـ:

- صغر حجم رأس المال المستثمر.
- سهولة التسويق.
- قصر دورة الإنتاج.
- زيادة دورات البيع.

-**الاعتماد على الموارد المحلية الأولية:**حيث تعتمد هذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة على الموارد الخام الأولية الموجودة في البيئة المحيطة أي المتوفرة بالقرب منها مّما يساهم في انخفاض التكاليف مقارنة بالمشاريع الكبيرة [29].

---

[27] هايل عبد المولى طشطوش،مرجع سابق ص37.

[28] ليث عبد الله القهيوي و بلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص22.

[29] المرجع نفسه، ص22.

2-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدى إمكانية تحقيقها لجملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[30]

- **أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفرد:**

تكمن أهمية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للفرد في إشباع حاجياته المتعددة والتي يرغب في تحقيقها و التي تختلف من حيث طبيعتها ودرجة إلحاحها حسب طبيعة الشخص والمحيط الذي يوجد فيه،حيث يلجأ الشخص بمفرده أو مجموعة أشخاص إلى إنشاء مؤسسة،والسؤال كيف يشبع الشخص حاجاته بإنشاء مؤسسة؟

وللإجابة على هذا السؤال سنتطرق إلى نظرية كل من هرم ماسلوا للحاجات[31] ثم نتبع ذلك بنظرية هرزنبغ حول الدافعية،إذ سنحاول تبيان أهمية إنشاء المؤسسة بالنسبة للفرد من الناحية النظرية ثم سنقدم بعض الإحصائيات حول العوامل الدافعة بالفرد لإنشاء مؤسسة.

- قسم ماسلو الحاجات الإنسانية إلى خمسة أقسام حسب درجة إلحاحها.

الشكل(1) : هرم الحاجات عند ماسلوا

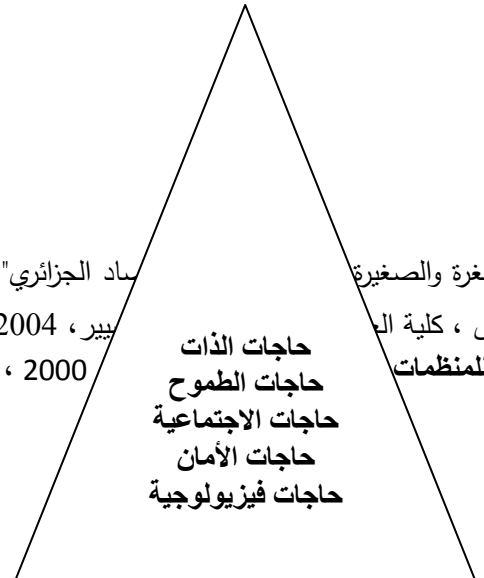

[30] صالح صالحي ، "أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة [illegible] الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة سطيف: فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص 15.

[31] محمد عبد الباقي صلاح الدين ، **السلوك الإنساني للمنظمات**، 2000 ، ص 98 .

-الحاجات الفيزيولوجية:

تتمثل في الطعام،الشراب،الملبس والنوم وهي بمثابة الحاجات الأساسية و التي لا يمكن الاستغناء عنها.

- **حاجات الأمان:** وهي المرتبطة بتحقيق الاستقرار في الحياة الشخصية و المهنية،وإنشاء المؤسسة يضمن الشخص للحصول على إراد،يسمح له بتحقيق الحاجيات الفيزيولوجية وأيضا أن يدخر منه جزأ يحمي به نفسه من المخاطر التي ستواجهه مستقبلا مثل:المرض أو ارتفاع في الأسعار حيث يبقيه هذا العائد في نفس المستوى من الإشباع قبل ارتفاع الأسعار.

- **الحاجات الاجتماعية:** تعبر عن حاجة الفرد لتكوين أسرة،و الانتماء إلى مجموعة و بناء اتصالات معها،حيث يشيع هذه الحاجات عند إنشاء مؤسسة،و التي تضمن دخلا له و لا سرته التي يعينها،كما تربطه علاقات مع الشركاء و المستخدمين و العملاء و الموردين و الممولين وبهذا تتسع دائرة اتصالاته ولكسب مكانة اجتماعية.

- **حاجات تقدير الذات و الاحترام:** حيث يستفيد الشخص من إنشائه لمؤسسة من الحاجات أهمها ثقته بنفسه وثقة الآخرين به و الحصول على تقديرهم واحترامهم لما يقوم به،من أعمال ذات فائدة و قيمة،بالنسبة له ولمجتمعه.

-**حاجات تأكيد الذات:** حيث تتمثل هذه الحاجات استفادته من مجموعة من الإمكانيات و القدرات الفكرية و العقلية.عن طريق أداء الأعمال حيث يكون له مجال للإبداع نظرا لحريته في اتخاذ القرارات كان من الصعب عليه اتخاذها لو كان موظف في مؤسسة أخرى.

ب-قسم هرزبرغ العوامل الدافعة للسلوك الإنساني إلى عوامل صحية و عوامل دافعة أما العوامل الصحية و هي المسؤولة عن حالة الرضا وتؤدي إلى تحسن الأداء فتمثل في التقدير.المسؤولية

.التقدم الوظيفي و النمو و التطور الذاتي وهي عوامل تتوافق مع حاجات تحقيق و تأكيد الذات لدى ماسلو[32].

أما العوامل الدافعة و هي العوامل السلبية المسؤولة عن حالة عدم الرضا في حالة عدم توفرها وتتمثل في الأمان الوظيفي،الراتب و ظروف العمل وهي تتوافق مع الحاجات الفزيولوجية و حاجات الأمان و الحاجات الاجتماعية عند ماسلو.

ومن الجدول يتضح أن الحاجات المركبة لدى ماسلو،و العوامل الصحية لدى هرزبرغ هي العوامل المحددة بشكل كبير لسلوك الفرد لإنشاء مؤسسة،و تتمثل في حب الإنشاء 63% وتعبر عن الإنجاز،تحقيق فكرة 44% وتعبر عن تحدي لقرارات و الإبداع،و الاستقلالية 40% وتعبر عن التقدم و إن كان من الملاحظ–أنّ بعض العوامل التي تشبع هذه الحاجات لكن بنسب منخفضة كالمسؤولية 16%،و الرغبة في الاعتراف 5%،في حين نلاحظ أن بعض العوامل مثل الخوف من البطالة و فقد العمل 18%،وربح المال 11%هي بمثابة عوامل تشبع الحاجات الفزيولوجية و حاجات الأمان ولا تعتبر كحوافز قوية لإنشاء مؤسسة[33].

- **أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الكلي:**

تساهم المؤسسات ص م في تحسين المؤشرات الكلية سواء الاقتصادية و الاجتماعية خاصة ما يتعلق منها بتخفيض البطالة و المساهمة و التحسين في بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج الداخلي الخام،الاستهلاك،الاستثمار،معدلات التصدير و الإسترداد.

– المساهمة في التشغيل :

لقد أثبتت بعض الإحصائيات الخاصة بمنظمة التعاون و التنمية (OCDE) ما بين 60–70% من العمالة في هذه الدول ترجع إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما أظهرت دراسات أخرى ارتفاع حجم التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بينما انخفض في المؤسسات الكبيرة.[34]

---

[32] -محمد عبد الباقي صلاح الدين ، مرجع سابق ، ص 100 .

[33] - لزهر العابد ، "إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطينة : 2 ، كلية علوم التسيير ، 2012- 2013 ، ص 32.

[34] مدحت القريشي ، **الإقتصاد الصناعي** . ط 2. عمان : دار وائل للنشر ، 2004 ، ص 176 .

حيث توفر مؤسسات ص م بنسبة 33%في كندا،ونسبة 84% في اليابان و85% في غانا و87% في الهند و88% في اندونيسيا و74% في الفلبين و65% في كوريا من فرص العمل[35].أما في الصين فتشير الإحصائيات إلى وجود 8.5مليون شركة ومصنع 99% منها تعتبر شركات صغيرة و متوسطة و تحقق هذه المشروعات حوالي60% من إجمالي الناتج الصناعي للصين و يعمل بها75% من العمالة،"و للدلالة على أهمية المشروعات الصغيرة فقد أعلنت الأمم المتحدة عام 2005 بأنه السنة الدولية للمشروعات الصغيرة ، حيث تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم،كما أنها توفر مابين 40% و 80% من إجمالي فرص العمل[36]

– ترقية الصادرات:

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانيات كبيرة في زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، أو حتى إحداث فائض في ميزان مدفوعات بعض الدول، وذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية، فعلى سبيل المثال تمثل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول شرق أسيا نسبة 40 % من مجموع الصادرات في هذه الدول، وهو ما يعادل ضعف نسبة صادرات هذه المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.[(37)]

– توفير احتياجات المؤسسات الكبرى:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير حاجيات المؤسسات الكبرى، وهذا من خلال عقود المناولة أو التعاقد الباطني الذي يتم بينهما، فتلعب دور المورد والموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن، فعلى سبيل المثال تعاقدت مؤسسة "جنرال موتور" لإنتاج السيارات مع أكثر من 26 ألف مصنع أو مؤسسة صغيرة لإمدادها بكميات من الأجزاء أو القطع التي تحتاجها في العملية الإنتاجية، من بينها 16 ألف مؤسسة صغيرة يشتغل فيها أقل من 100 عامل.

---

[35] ماجدة العطية ، **إدارة المشروعات الصغيرة** . ط4. عمان : دار المسيرة للنشر ، 2012، ص 24.

[36] هائل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق ، ص 67.

[37] عبد الرحمان بن عنتر، "واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01 ، جامعة سطيف : فرحات عباس ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2002 ، ص 25.

- المؤسسات الصغيرة والتنمية الصناعية والتكنولوجية

المؤسسات الصغيرة أحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيراً عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، حيث توفر الكثير من المشروعات الصغيرة آلية العمل في مجموعات مترابطة ومتكاملة، وذلك مما يحقق أعلى فائدة من الإمكانات المتاحة في كل مشروع. كما تساهم المشروعات الصغيرة في تنشيط استخدام الخامات المحلية والمنتجات الثانوية وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وفاقد التشغيل. أيضاً تساهم في تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات و المشروعات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية[38].

وتذكر إحدى الدراسات التي تمت لتحليل أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة التكنولوجية على اقتصاديات الدول، أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد حقق ما يقدر بنسبة 8% من الناتج القومي الأمريكي خلال الفترة ما بين عامي 1955 و1998، وشارك بحوالي 38% في معدل النمو المسجل في هذه الفترة، وقد ساعدت في خلق أكثر من خمسة ملايين فرصة عمل ، وخلال عام واحد فقط هو عام 1999 تم استثمار مبلغ يزيد على 11 مليار دولار أمريكي في إقامة شركات جديدة، 80% منها في قطاع المعلومات، وخلال الثلاثة أعوام بين 1998 و2000 بلغ معدل خلق الشركات في الولايات المتحدة حوالي مليون شركة سنوياً، شارك في تمويل 30 ألف شركة مقامة على أبحاث تطبيقية أو اختراعات أو إبداع تكنولوجي حوالي 250 ألف مستثمر وممول معظمهم من فئة "ملائكة الأعمال" Business Angels.

- المؤسسات الصغيرة وتحقيق التوازن الإقليمي والاجتماعي

[38] ماجدة العطية ، مرجع سابق ، ص 20 .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تقيم توازناً اقتصادياً واجتماعياً أكثر وضوحاً، وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى، على عكس المشروعات الكبيرة التي غالباً ما تتمركز في المدن الكبيرة. ذلك أن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام. فإن المشروع الصغير يتيح فرصة اقتصادية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من النشء والمجموعات ذات الدخل المنخفض والأقليات. كما أن وجود هذه المشروعات في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة. وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً في الدولة نفسها. بل إن هذه المشروعات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة. كذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة معامل وورش عمل لتدريب وإعداد الكفاءات البشرية في جميع التخصصات. ونستطيع أن نطلق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها "أداة للتنمية العادلة وتوزيع الثراء".[39]

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

1- تطور مفهوم التنمية المحلية :

اختلفت الآراء بين المفكرين الاقتصاديين و السياسيين في تحديد مفهوم التنمية المحلية و على الرغم من أن مفهوم التنمية كان الشغل الشاغل لمعظم دول و حكومات العالم فقد كان هذا المفهوم يعبر خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عن النمو الاقتصادي المادي و تعظيم

[39] حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، دراسة معدة من طرف المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم الإسيسكو.

الناتج الوطني الإجمالي و كاد أن يكون هذا المفهوم هو المعيار الأساسي لقياس التنمية و التقدم في كثير من الدول النامية لذلك نلاحظ في كثير من الأحيان اختلال التوازن بين شقي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هو ما أثر سلبا على تحقيق التنمية المتوازنة.

و قد أشار تعريف هيئة الأمم المتحدة إلى هذا المفهوم حيث عرفها:

التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع.

ثم تطور مفهوم التنمية و توسع أكثر ليشمل زيادة على جانب التطور الاقتصادي التطور الاجتماعي و لتمتد عملية التنمية إلى جوانب أخرى بعد أن كانت في السابق تقتصر على الجوانب الاقتصادية ، فبتطور المجتمع و انتشار المصطلح و دخوله حيز التطبيق أخذ هذا المفهوم يتسع ليشمل الجوانب الاقتصادية الاجتماعية الثقافية ...الخ.[40]

و من هنا ظهرت بعض البوادر الرامية إلى تحديد مفهوم التنمية المحلية حيث عرفت التنمية بشكل عام بأنها: عملية اقتصادية و اجتماعية تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع بمشاركة المجتمع المحلي و الدولة.

و من علماء الاجتماع من عرفها بأنها ثمرة الجهود الرسمية و الشعبية لإحداث تغيرات هيكلية في البنى الاقتصادية و الاجتماعية و البيئة للمجتمع لقد عرف مفهوم التنمية المحلية تطورا مستمرا إلى أن استقر على مفهوم الحالي له لذلك كانت هناك مصطلحات عديدة مستعملة للدلالة على هذا المفهوم مثل تنمية المجتمع و التنمية الريفية المتكاملة و أخيرا التنمية المحلية.

و يعبر مفهوم التنمية المحلية عن مستوى متقدم من الشمولية على مختلف الأصعدة حيث يعرفها الأستاذ الدكتور عبد المطلب عبد الحميد بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية و الارتفاع بمستويات التجمعات المحلية و

[40] نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة، 1996، ص 146.

الوحدات المحلية اقتصاديا و ثقافيا من منظور تحسينه الحياة لسكان تلك التجمعات في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية و في منظومة شاملة و متكاملة.

كما يعرفها كذلك بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية و ذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام و استغلال الموارد المحلية و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الاستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية و جمع جميع الوحدات في الدولة و هناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجملة على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع بناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استثارتها بطريقة تضمن لنا الاستجابة حماسية و فعالة لهذه الحركة[41].

و يرى الأستاذ مواري روس أن مفهوم التنمية المحلية يعبر **عن** العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي منه تحديد حاجاته و أهدافه و ترتيب هذه الحاجات و الأهداف وفقا لأولياتها مع إذكاء الثقة و الرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات و الأهداف و من خلال ذلك يمكن أن تنمو و تمتد روح التعاون و التضامن في المجتمع[42].

2- عناصر التنمية المحلية :

يمكن أن نلاحظ من خلال التعاريف السابقة الذكر لمفهوم التنمية المحلية أنها تركز في مجملها على عنصرين أساسية: فأما العنصر الأول فيتعلق بالمشاركة الشعبية في جهود المبذولة من أجل تحسين مستوى معيشتهم بالاعتماد قدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية.

أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات و مشروعات التنمية بأسلوب يشجع هذه المبادرة و الاعتماد على النفس و المشاركة و تقوم التنمية المحلية حسب الأستاذ **أرثر دنهام** على أربعة عناصر هي:

---

[41] محمد الجوهري ، **علم الإجتماع و قضايا التنمية** ، القاهرة : دار المعارف ، 1982 ، ص 79.

[42] حسن أحمد الشافعي ، **التنمية المستدامة** ، الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، 2012 ، ص 27.

– برنامج مخطط، يرتكز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع.

– تشجيع المساعدة الذاتية باعتبارها حجر الزاوية في برامج التنمية عامة و نعني بذلك المشاركة الجماهيرية.

– ما تقدمه الهيئات الحكومية و الأهلية من مساعدات فنية تشمل العاملين الفنيين و الآلات و الأدوات و الإعانات المالية.

– تحقيق التكامل بين التخصصات المختلفة و الداخلة في مجال التنمية المحلية أي الزراعة و التعليم و الشباب و الصحة و النشاط النسائي أي مساعدة المجتمع ككل.[43]

المطلب الثاني: أهداف و أبعاد التنمية المحلية

1- أهداف التنمية المحلية :

قد ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية صنفها الأول و الأخير إشباع الجانب المادي للإنسان فقط و هي في الحقيقة أوسع من ذلك حيث يمكن أن تميز شقين أو هدفين أساسين للتنمية المحلية.

- **أهداف معنوية :**

أهداف معنوية و تشمل كل متغيرات السلوكية و المعرفية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم و قيادتهم لعملية التنمية المحلية.

[43] نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 147.

- **أهداف الإنجاز:**

و تشمل كل ما تحققه التنمية المحلية فيما يلي:

– العمل على خلق المشاركة الوجدانية و تأسيس الروابط بين المشاريع و بين أكبر عدد ممكن من الجماعات المحلية لكي يقتنعوا بأن الأنماط السائدة قاصرة على أداء مهمتها و من ثم يجب تغييرها و تبديلها بأنماط المحلية لكي يقتنعوا بأن الأنماط السائدة قاصرة على أداء مهمتها و من ثم يجب تغييرها و تبديلها بأنماط جديدة تكون قادرة على اليسر مع مقتضيات التجديد في جميع الميادين و خلق روح جديدة في العلاقات الإنتاجية و مرافق الخدمات الأخرى.[44]

– تعمل على تحول المجتمعات المحلية إلى حالة من التماسك و الترابط لكي يسهل نموها بشكل متوازن مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات و الانتكاسات من خلال ترابط المشاريع و تماسكها حتى يكون هناك إحساس دائم بالوحدة الوطنية لا في المجال السياسي فحسب و أيضا في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي.

– تعمل التنمية المحلية على خلق الرأي العام الذي يؤمن بعمليات التحول و التغير و العمل على أن يكون جزءا من تلك النشاطات الإنسانية اليومية من خلال الشعور الجمعوي الذي يسيطر على العقول والسلوك و الأفعال مما يضمن لها النجاح.

2- أبعاد التنمية

- **البعد الاقتصادي:**

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا.

و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي و لهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع

[44] فهد العبيد، **التنمية التكنولوجية ومتطلباتها**. ط01 . مصر: دار الدولية للنشر والتوزيع، 1989، ص 154.

الباحثين عن فرص عمل في النشاط الاقتصادي و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة و عن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات و المستشفيات و المدارس...الخ.[45]

هذه الهياكل القاعدة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في أقاليم أخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة.

- **البعد الاجتماعي:**

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على الإنسان بشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحته الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

و لهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجز الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة و عليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل و ينبذ الجريمة و محبا لوطنه و منطقته و هناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم و الصحة و الأمن و الإسكان...الخ.

كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا.[46]

- **البعد البيئي:**

[45] فهد العبيد، مرجع سابق، ص 56.

[46] فهد العبيد، مرجع سابق، ص 58.

أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالإحتباس الحراري و فقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء و أمطار حمضية و فقدان التنوع البيولوجي و اتساع نطاق التصحر و ما إلى ذلك من مشاكل بيئته تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى دعوة البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم و على إثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة و التنمية "مؤتمر الأرض" في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992 و من أهدافه الرئيسية الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية على المستوى الدولي و قد كانت أحد أهم المسائل الرئيسية التي تطرق لها المؤتمر هي وضع استراتيجيات و إجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.

و يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و استنزاف أما حالته تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي و على هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج البيئية و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة.[47]

المبحث الثالث : تجارب ناجحة لبعض الدول في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم أم معظم التجارب الدولية في مجال تنمية و تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة تلقى من حيث المبدأ في الإقرار بدور هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحاجة هذه المشاريع للرعاية وتوفير البيئة الملائمة لنموها،كما تلقى أيضا بكونها تجارب نجحت في تحقيق أهدافها في ظل الظروف الخاصة بكل دولة،مع العلّم أنّ نجاح هذه التجارب لا يقترن بالتقدم الاقتصادي للدولة،حيث أن هناك دولا نامية لعبت فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا رياديا، في حل العديد من مشاكلها.

المطلب الأول : تجارب ناجحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة :

[47] مرجع نفسه، ص 61.

1- التجربة الأمريكية

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قومية منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي تستهدف دعم و تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة لتلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، لمواجهة مشكلات البطالة و الوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.[48]
يعرف دليل إدارة المشروعات الصغيرة هذه المشروعات حسب مجالات النشاط المختلفة على النحو التالي:[49]

جدول رقم (03) : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب أوجه النشاط في الولايات المتحدة الأمريكية

مجال النشاط	التعريف
تجارة التجزئة	إيرادات المبيعات السنوية أقل من مليوني دولار
الخدمات	إيرادات المبيعات السنوية أقل من مليوني دولار
تجارة الجملة	إيرادات المبيعات السنوية أقل من8.5 مليون دولار
الإنشاءات	إيرادات المبيعات السنوية أقل من 8.5مليون دولار متوسط
التصنيع	بصفة عامة عدد العمال من 250 عامل يمكن أن يصل إلى 1500عامل في بعض الصناعات اعتماد على مستوى الصناعة.

المصدر:هالة محمد لبيب عنبة،ص 227.

ويعتبر هذا التعريف تعبيرعن مرحلة التقدم التي تعيشها أمريكا من حيث أنّما يعتبر صغيرا هو بالقطاع الكبير في الدول العربية.

---

[48] تركي الشمري و رمضان الشراح ، "نموذج مقترح من التجارب الدولية لا دوار الجهات في دعم ريادة الأعمال"،المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات مراكز ريادة الأعمال ، السعودية : الرياض ،09-11-2014، ص127.

[49] هالة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنطقة العربية للتنمية الإدارية. ط1 . مصر: جامعة الدول العربية، 2004، ص 227.

ولقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الخطط و البرامج الإستراتيجية لتحقيق التطور في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحقيق الأهداف المرجوة و يمكن توضيح السياسة القومية الأمريكية في المحاور التالية:

جدول رقم(04) : محاور سياسة دعم و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية

الرقم	المحاور	العناصر التفصيلية
01	وضع نظام تمويلي لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	*إنشاء شركات متخصصة لتمويل مؤسسات ص.م. لشراء-الآلات –الخامات-أو لزيادة رأس المال العامل *إعطاء قروض ميسرة لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة أو تلك التي يملكها المعوقون-المحاربون القدامى- السيدات أو التي تواجه مشاكل في السوق المحلية . *ضمان قروض و التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات ص.م.وقد ترتفع نسبة الضمان إلى 90% من القروض الممنوحة
02	منح إعفاءات ضريبية	*نص القانون الضرائب ألإتحادي الذي صدر عام 1981 على تخفيض ضرائب الدخل على الإرادات ليصل إلى 20%حالة المشروعات الصغيرة و المتوسطة .
03	إنشاء جهاز حكومي مركزي عام 1993 يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	هو بمثابة الجهة المختصة في السياسة الوطنية لإقامة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة،والتي يعتبر تشجيعها إحدى الوسائل الفعالة لزيادة عدد الوحدات الإنتاجية .

04		*إدارة المؤسسات الصغيرة . Small business association	**تساعد مؤسسات ص.م.حيث تتوفر على الفروع المحلية في جميع الولايات. *تحقيق الاتصال بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الجهات الحكومية. *المساعدة في تحقيق التعاقدات الحكومية. * عقد ندوات وورش عمل في الموضوعات التي تهم المؤسسات ص.م.
	المنظمات الحكومية	*مراكز تطوير المؤسسات الصغيرة. Small business développements centers	*تقدم مساعداتها في شكل استثمارات و استشارات و تدريب و تخطيط و توفير معلومات عن السوق والفرص:عن طريق المعاهد و الجامعات . *تطوير و تنمية المهارات الإدارية و الفنية لأصحاب المشاريع الحاليين و المتوقعين.
		*رابطة الإداريين Service. Corps of Retiretired exécutive	*لا تعتبر هذه الرابطة وكالة حكومية لكنها تعمل وتنسق إلى جانب الهيئتين السابقتين بشكل تطوعي للنهوض بهذا القطاع.

-المصدر: هالة محمد لبيب عنبة،مرجع سابق،ص 228-229.

و في ظل توافر هذا المناخ تعددت المساهمات الإيجابية التي يقدمها هذا القطاع في الاقتصاد الأمريكي. وكثرت لهذه السياسية اتسع حجم المشروعات الصغيرة و المتوسطة،حيث تشير الإحصائيات أنه من بين 21 مليون مشروع في الولايات المتحدة الأمريكية،هناك ما يقارب 20.5 مليون مشروع صغير بحيث تشكل ما نسبته 98% من إجمالي المشاريع و ب :42% من مجمل مبيعات الأعمال[50].

- أهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر في الولايات المتحدة الأمريكية:

أ- الإمداد بالابتكارات الفنية:

تعتبر الاختراعات و الابتكارات الأساس الذي بنت عليه الولايات المتحدة بنيانها الاقتصادي وترجع الزيادة الإنتاجية في هذه الدولة إلى البحث المستمر عن طرق جديدة لأداء العمل،بمجهود وتكلفة أقل وتدل الدراسات على أن الكثير من الاختراعات قد بدأت من المشروعات الصغيرة بواسطة العاملين فيها.

[50] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص63.

ويمتلئ التاريخ الأمريكي بالكثير من الأمثلة لأصحاب الأعمال الناجحين الذين بدأو مشروعات صغيرة ونجحوا في تحقيق الازدهار لأنفسهم و لبدهم وعلى سبيل المثال:

* شركة فورد لصناعة السيارات بدأت برجل واحد وطريقة جديدة للإنتاج الصناعي.

* شركة Microsoft العملاقة ومؤسستها Bill Gates و الذي بدأ من الصغر و أصبح من أثرياء العالم

* شركة MC Donald العالمية التي تنتشر فروعها في جميع أنحاء العالم بدأت بفرد واحد،و أصبحت نموذج فريد لمنشأة الأعمال الناجحة.

ب- الإمداد بالعمالة:

*تساهم المشروعات الصغيرة و المتوسطة مساهمة فعالة في حل مشكلة البطالة و خلق فرص العمل في تساهم ب58% من إجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا وإشباع حاجيات المجتمع وتمد الشركات الكبيرة بالعديد من السلع و الخدمات فعلى سبيل المثال: شركة" Général Motors" وهي من أكبر شركات صناعة السيارات في العالم تعتمد على أكثر من 32000 شركة لشراء توريداتها،وأكثر من 11000 موزع صغير مستقل لبيع سياراتها.[51]

2- التجربة اليابانية:

تعد التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجاً يُحتذى به في كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها القومية من ناحية، والتغلب على العديد من المشكلات المختلفة التي تواجهها من ناحيةٍ أخرى. ولقد استفادت من التجربة اليابانية بعض دول جنوب شرق آسيا، وحققت جميعها نجاحاً كبيراً في مجال تنميتها.

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بأنها المؤسسات التي تضم عدداً من العمال يصل إلى 100عامل بصفةٍ دائمة، ولا يزيد رأس مالها عن 10 ملايين ين، وذلك قبل الحرب العالمية الثانية، وقد ازداد هذا العدد بعدها إلى 200 عامل.

[51] تركي الشمري و رمضان الشراح ، مرجع سابق، ص131 .

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بظواهر أساسية من بينها: التخصص، فكل عاملٍ يقوم بعمليةٍ بسيطة، ومن ثم يستطيع أن ينهض بها؛ ونجد أيضاً التركيز، فالمصانع الصغيرة تقوم إلى جوار بعضها البعض، وتعمل عمل بعضها البعض؛ بالإضافة إلى الاتصال الوثيق ما بين المنتج والتاجر[52].

أولاً- مقومات أساسية لنجاح اليابان في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة عوامل ومقومات أساسية أدت إلى نجاح اليابان في مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقدم عرضاُ سريعاً لبعضٍ منها:

1- وجود فكر وفلسفة واضحة وراء الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

منذ بداية إعادة بناء الاقتصاد الياباني في المرحلة الأولى، كانت هناك قناعة تامة في وجود فكرٍ وفلسفةٍ متجانسين بين القادة السياسيين والاقتصاديين، بتشغيل أكبر قدرٍ ممكن من القوى العاملة في اليابان، لتحقيق معدلاتٍ إنتاجية عالية، وزيادة في الدخول. وبناءً على ذلك، فإن الفلسفة الاقتصادية السائدة، اعتبرت أن كل فردٍ يمثل جانبين: أحدهما جانب الإنتاج، والثاني جانب الاستهلاك والادخار، وذلك من خلال الدخل الذي يحصل عليه. ومن هنا، جاء تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أفضل أسلوبٍ لتنفيذ هذه الفلسفة، وبث رواج الانتماء والولاء للشعب الياباني، وتحفيزه نحو العمل الحر المنتج[(1)].

2- وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إيماناً من الحكومة اليابانية بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أصدرت في ديسمبر سنة 1999 القانون الأساسي الجديد الذي عدل في تعريف هذه المؤسسات، وذلك بزيادة المبلغ المتوسط لرأس مالها في مختلف القطاعات، وسهّل من عملها بفضل سياسة جبائية،

---

[52] عبد الله خبابة ، مرجع سابق ، ص 125 .

[(1)] - سعد عبد الرسول محمد ، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، الإسكندرية/مصر :المكتب العلمي للنشر والتوزيع،ص54-57، 1998 .

وتسهيل الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى إصلاحاتٍ هيكلية، وتحرير الأسواق المالية، أي خلق محيطٍ تجاري لها[2].

3- وجود سياسة خاصة بتحديث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في ظل القوانين سالفة الذكر، تم اتخاذ تدابير وسياسات لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تستهدف تحديث وتحسين هياكل الإنتاج، من خلال عقد برامج تحدد في ظلها القطاعات الصناعية التي تحتاج هذا التحديث التي تحقق تقدماً تكنولوجياً؛ فهذه السياسات تقترن بتحديث الآلات والمعدات، والتشجيع على استخدام التكنولوجيا، ووضع السياسات لدعم هذه المؤسسات[1].

4- البرامج والمساعدات في مجال التمويل:

تضم هذه البرامج والمساعدات عدداً من التسهيلات والمزايا نذكر منها[1]:

- وضع نظام تمويلي للمؤسسات الصغيرة، والذي يتراوح عدد عمالها بين 2-5 عمال، ويتضمن هذا النظام وضع حدود تمويلية بمبلغ 3.5 مليون ين، كما تصل مدة القرض إلى أربعة سنوات، ويتم بدون ضمانات.
- وضع نظام ضريبي يشجع على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية، من خلال الإعفاءات الضريبية، إلى جانب إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضريبة العمل والعقارات، وتخفيض ضريبي على الأرباح غير الموزعة.
- إنشاء مراكز التدريب على أعلى مستوى تكنولوجي، وإلحاق بعضها بالجامعات والمعاهد العليا؛ لتدريب العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توجد عشرة معاهد لإعداد المديرين الذين سيتولون إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- التعاقد من الباطن:

---

(2) Organisation de coopération et de développement économiques, perspectives de l'OCDE sur les PME, Édition de OCDE, Paris, 2000, p173.

[1] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية** ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2005 ، ص 159.

[2] المرجع نفسه، ص 160.

اهتمت اليابان بالتعاقد من الباطن منذ الحرب العالمية الثانية؛ نتيجة لمنع استيراد بعض مستلزمات الإنتاج، فبدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصنيع ما مُنع استيراده، كما عملت الحكومة على حث المصانع الكبيرة على التنازل للمصانع الصغيرة على مهمة القيام بجانبٍ هام في العملية الإنتاجية، فأصبحت تمثل في سنة 1987 نحو 75% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتجلى نظام التعاقد من الباطن، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام منتجات المصانع الكبيرة كأساسٍ لعملياتها الإنتاجية؛ بالإضافة فإن المؤسسات الكبيرة تعتمد بدرجةٍ كبيرة على المؤسسات الصغيرة في تصنيع أجزاء مكملة، أو القيام بعملياتٍ إنتاجية، أو تجميع المنتج نهائيا[1].

ثانياً- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الياباني:

لقد لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان دوراً هاماً في نمو وازدهار الاقتصاد الياباني، واستمرت في تقديم أكبر فرصٍ للعمالة، واحتفظت دائما بدورٍ رائد في جميع قطاعات الصناعة، بل أصبحت تتعايش الآن مع المؤسسات الصناعية الكبرى؛ لما تتميز به من قدرةٍ على التكامل والتعاقد من الباطن، باعتبارها صناعة مغذية. وفي إطار تقسيم التخصص في الإنتاج، إذ لعبت كثير من المؤسسات الصغيرة دور المورد الخاص للشركات الكبرى، بالإضافة إلى اعتبارها اللبنة الأساسية للصناعات الجديدة؛ كذلك بالنسبة للابتكارات التي قد تطبقها الشركات الكبرى[1].

لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الياباني؛ فهي تمثل 99,1% من إجمالي عدد المؤسسات في بداية التسعينات، كما تمثل 99,5% من إجمالي المؤسسات العامة في مجال التصنيع، وتمثل فرص عملٍ بنسبةٍ كبيرة من القوى العاملة في مجالات النشاط المختلفة، بنسبة 73,8% من العاملين في مجال التصنيع، وتساهم في الصادرات اليابانية نحو 47,5% في الفترة 1975-1980، ثم ارتفعت حتى وصلت إلى 51,8% سنة 1991؛ ويبين هذا أهمية الدور[3].

---

[1] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص 160- 161.

[2] المرجع نفسه، ص 158.

[3] هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سابق، ص 220.

المطلب الثني : تجارب ناجحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية :

1- التجربة الصينية:

أصبحت التجربة الصينية في مجال المؤسسة ص.م.مثال لدهشة العالم لما حققته من إنجازات بدأت أثارها تظهر بشكل واضح على الاقتصاد العالمي و من المتوقع لهذه التجربة أن تصبح الأكبر إقتصاديا بحلول سنة2030 فلقد بلغت صادراتها أربعة مليارات و وارداتها ثلاثة مليارات سنة 1972 لترفع إلى 165.8،194.9 دولار على التوالي سنة1999 وفي سنة 1997 بلغت التجربة الصينية ذروتها،حيث حققت أعلى معدل نمو في العلم يقدر ب:9.7% .

وفي سنة 1979 مرت الصين بمرحلة تحول نحو الإصلاح الإقتصادي وإصلاح الشركات،ومما زاد في نجاح هذه التجربة الإعتماد على العلوم و التكنولوجيا و المعلومات الكافية عن جميع الأسواق التي تصدر إليها .[53]

-أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصين:

تشير الإحصائيات إلى وجود 8.5 مليون شركة و مصنع في الصين 99%منها تعتبر شركات صغيرة و متوسطة،حيث تحقق 60% من إجمالي،الناتج الصناعي و يعمل بها نحو 75% من العمالة.

جدول رقم(05) : تقسيمات المشروعات الصغيرة و المتوسطة ومساهمتها في الناتج المحلي في الصين

نوع المشروعات	النسبة المساهمة
المشروعات الفردية	%25
المشروعات الجماعية	%54
المشروعات الأجنبية	%13
المشروعات الحكومية	%8

[53] تركي الشمري و رمضان الشراح ،مرجع سابق، ص131.

مصدر :معلومات د تركي الشمري،رمضان الشراح،مرجع سابق،ص 133

يتضح من الجدول أن المشروعات الفردية تساهم بنسبة 25% من الناتج الإجمالي للمشروعات الصغيرة في المنطقة و تساهم المشروعات الجماعية بنسبة 54% و المشروعات الأجنبية ب:13% بينما تساهم المشروعات الحكومة بنسبة 8% من الناتج الإجمالي للشركات.

الأجنبية ب:13% بينما تساهم المشروعات الحكومة بنسبة 8% من الناتج الإجمالي للشركات.

جدول رقم(06) : توزيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق في الصين

المنطقة	النسبة
المنطقة الشرقية	%45
المنطقة الوسطى	39%
المنطقة الغربية	%16

من خلال الجدول نلاحظ أن كل المناطق بالصين تحتوي على حجم معتبر من المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

جدول رقم(07) : نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الصناعة في الصين

نوع الصناعة	النسبة
الصناعة الغذائية	%70
صناعة الورق	%70
صناعة الملابس و الجلود والأجهزة الرياضية والبلاستيكية و المعدنية	%80
صناعة الأثاث	%90

ثانيا:إستيراتيجية تنشيط الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الصين:

– تهتم الصين بالصناعات الصغيرة والمتوسطة بعدة أسباب منها:

– تأثير إنتاجها على الوضع الإقتصادي الكلي،كما أنها عنصر مؤثر في إستقرار المجتمع ومن أهم ‘جراءات تنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصين مايلي:

– يذكر:الفكر الإقتصادي الصيني نحو إصلاح الشركات و المصانع الصغيرة والمتوسطة عن طريق خصخصتها تدريجيا عن طريق بيعها للخواص المحليين بدلا من الأجانب.

– إقامة مناطق التنمية الصناعية و التكنولوجيا من خلال توفير العمالة الرخيصة و الموارد الخام و الموارد المالية لتفرير بناء البنية الأساسية.

– في مجال تهيئة مناخ الإستثمار لجميع أشكاله.أخفت الحكومة المشروعات الجديدة من الضرائب في العمين الأول والثاني من أول توزيع للأرباح وبعد ذلك تدفع الشركة نحو20% من الأرباح كضرائب.

– إضافة إلى إعفاء الخامات و الألات من الجمارك،كما أن بعض المشاريع تعفى من الضرائب لمدة تتجاوز 5 سنوات حسب أهمية المشروع.

– تهتم الصين بالتجديد في القوانين و التشريعات و تعديل السياسات الإقتصادية و الإستثمارية وجذب الإستثمارات الأجنبية،بما يتوافق مع خطط التنمية الإقتصادية مما جعلها أكثر ملائمة للإنفتاح على العالم و تحسين البيئة الإستثمارية.

– إعداد السياسات الأفضل الخاصة بالمؤسسات الأجنبية التي تستورد التكنولوجيا وتصدر منتجاتها بهدف تحسين العوائد للإقتصاد القومي وتطوير الهيكل الصناعي في البلاد.

– في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقوم الصين بتوفير خدمات تناسب أشكال هذه المشاريع حيث تقوم بتقديم قروض صغيرة تتكرر تباعا لتطور المشروع مع تخفيض فوائد التمويل للحد الأدنى.

– توزيع الصناعات على كامل التراب الصيني ففي الخطة الخماسية السابعة **(1986–1990)** تركزت الجهود في المنطقة الوسطى على تطوير الصناعة الكهربائية،والبترول والفحم وإنتاج المعادن و مواد البناء باعتبارها ذرات للطاقة في الصين بينها،أما المنطقة الشرقية فقد تم التركيز على تحديث الصناعة القديمة وتطوير التكنولوجيا وتحسين نوعية السلع الاستهلاكية،أما الجزء الغربي تركزت الجهود فيه على توسيع نطاق الزراعة والغابات و الإنتاج الحيواني تم توالت الخطط لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

2- التجربة الهندية :

تتمتع الهند بكثافةٍ سكانية عالية جداً، وأمام إدراك الحكومة عجزها في احتواء العمالة المتزايدة شجعت المبادرات الفردية لسكانها، ودعمت الصناعات والأعمال الصغيرة التي يقوم بها أصحابها، إدراكاً منها بقدرة هذه المؤسسات على امتصاص أكبر عددٍ من العمال، والتخفيف من حدة البطالة وما قد ينجر عنها من نتائج[54].

لقد بدأت الجهود المخططة لإنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها المختلفة، حيث تعتبر هذه المؤسسات عاملاً أساسياً لتحقيق توازن الاقتصاد الريفي، كما اعتمدت الهند في تطويرها على عوامل أخرى، كتوسيعها وتعميق روابطها بالمؤسسات الكبيرة[55].

أولاً- مقومات أساسية لنجاح الهند في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتمثل في:

1- توافر الهياكل التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند:

لتقديم الدعم لكل ولاية فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوجد في كل ولاية العديد من الأجهزة التي تشرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم القنوات التنظيمية التي تتولى رعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- مؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث تقوم بتقديم الخدمات المختلفة، منها القيام بالدراسات والبحوث في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل، وتزويد أصحاب المؤسسات الصغيرة بالمعلومات والبيانات الخاصة بالأسواق العالمية[56].
- معهد تدريبي لخبراء التنمية للمؤسسات الصغيرة، والذي أنشأته الحكومة عام 1960 للقيام بتدريب خبراء وتنمية المؤسسات الصغيرة، على مستوى الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات[57].
- منظمة المؤسسات الصغيرة القومية، والتي أنشئت في سنة 1955، وهي منظمة حكومية تقدم للمؤسسات الصغيرة الخدمات التالية: توفير الآلات بالشراء أو التأجير، توفير وتوزيع العمال الملاحظين في المؤسسات الصغيرة.

---

[54] قويقح نادية، مرجع سابق، ص 47.
[55] فتحي السيد عبده عبد السيد ، مرجع سابق ، ص 164 .
[56] المرجع نفسه ، ص 164-165 .
[57] سعد عبد الرسول محمد ، مرجع سابق ، ص 76 .

2- إنشاء المجمعات الصناعية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نفذت الحكومة برنامج المجمعات الصناعية في سنة 1957 حين وقع عبء إنشاء هذه المجمعات على الحكومة، ثم اتجه حديثاً نحو الجهود الذاتية. وتحتوي هذه الأخيرة على كافة التسهيلات الأساسية للبدء في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والهدف منها، بالإضافة إلى تطوير هذه المؤسسات، الحد من تزايد البطالة، وتوطين الصناعات، وجعلها تساهم في إيجاد صناعاتٍ متكاملة[58].

3- البرامج والمساعدات في مجال التمويل:

تضم هذه البرامج والمساعدات عدداً من التسهيلات والمزايا كالآتي[59]:

- توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق عدة جهات، مثل البنوك التجارية، وبنك الهند للتغطية الصناعية، والبنوك التعاونية والإقليمية، وجهاز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اتباع نظامٍ لضمان القروض التي تقدم للمؤسسات، عن طريق وضع احتياطي بالبنك المركزي بالهند؛ لمواجهة الخسائر المحتملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم منح تمويلية بغرض شراء الآلات المحلية بنظام الشراء التأجيري، ومنح خاصة لبناء المصانع بالمدن الصناعية، وتقديم مساعدات متنوعة لهذه المدن لخدمة هذه المؤسسات، مثل مكاتب التلغراف، ومخازن المواد الخام، بالإضافة إلى تقديم منح خاصة بالحصص في برامج المشتريات من المخزون الحكومي.
- تمنح الحكومة إعفاءاتٍ ضريبية على الاستثمارات في التجهيزات والآلات في المؤسسات الصناعية الصغيرة.

4- البرامج والمساعدات في مجال التسويق:

تقوم الحكومة المركزية بالهند بتقديم المساعدات التسويقية المختلفة؛ بما يحقق زيادة كفاءة الأسواق الداخلية والخارجية على الوجه التالي:

---

[58] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 166 .

[59] المرجع نفسه ، ص 166 .

- السماح للمؤسسات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للمؤسسات الصغيرة، بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج؛ مما يساهم في تحسين موقع ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة، والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات[60].
- تعطي الحكومة الهندية علاوة سعرية عن مشترياتها لهذه المنتوجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد بـ 15% عن السعر الذي تباع به، كتشجيعٍ لهذه المؤسسات[61].
- تعطي الحكومة الهندية أولوية في مشترياتها لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[62].
- إقامة الحكومة الهندية معارض متنقلة لترويج البضائع، وشرح خواصها ومميزاتها للمستهلك المحلي[63].
- إقامة مكاتب لتنمية الصادرات، تقوم بتحديد الطلبيات الخارجية؛ حتى يكون المنظمون على علمٍ بها[64].
- كما مكنت صغار المنظمين من إنشاء اتحادٍ عام يضمهم، عن طريق التغلب على الصعوبات التي تواجه صغار المصدرين، والمساعدة في تسويق صادراتهم[65].
- تقديم تسهيلاتٍ ائتمانية بشروطٍ ميسرة للصناعات والمؤسسات التصديرية، وتقديم مساعداتٍ نقدية، كدعم أنواعٍ معينة من الصادرات[66].

ثانياً– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الهندي:

تتمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الهندي من خلال مساهمتها في عدد الوحدات الصناعية؛ فبعد أن كانت تمثل 592.000 وحدة عام 1977، أخذت

---

[60] حسن القمحاوي ، " الصناعات الصغيرة مفتاح التنمية في الهند "، في : إسلام أون لاين ، متوفر على الرابط ، http:\\www .islamonline.net\arabic \templates\css .css.(15\03\2016)

[61] نادية قويقع ، مرجع سابق ، ص 48 .

[62] المرجع نفسه ، ص 48.

[63] سعد عبد الرسول محمد ، مرجع سابق ، ص 70.

[64] المرجع نفسه ، ص 70.

[65] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 168.

[66] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 169.

تتزايد إلى أن وصلت إلى 1.647.812 وحدة في عام 1992. ويعكس هذا الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة في التقليل من نسبة البطالة، وزيادة الإنتاج والصادرات، ولقد سُجل من جهةٍ أخرى انخفاض نسبة الفقر في الهند من 56,44% سنة 1973 – 1974 إلى 37,27% سنة 1993–1994، ويعود الفضل في ذلك إلى برامج مكافحة الفقر التي اعتمدت على دعم المشروعات الذاتية والمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق الفقيرة. لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب العمالة، حيث اتضح أن هناك زيادة في العمالة من 498 مليون عامل في سنة 1977 إلى 12.83 مليون عامل في سنة 1992، وهذا ما يعكس أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الهند من تخفيف حدة البطالة. واتضح كذلك أن هناك زيادة مستمرة في قيمة الصادرات من 2658 مليون روبية عام 1977 إلى 126.580 مليون روبية في عام 1991، ويعكس هذا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في المساهمة في الصادرات الهندية ومن ثم تقليل حدة العجز في الميزان التجاري الهندي[67].

ونخلص من ذلك أن تجربة اليابان كدولةٍ متقدمة تعتبر بمثابة خبرة في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن الاقتداء بها حتى يمكن خلق كيانٍ متكاملٍ ومتناسق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أننا نجد أن تجربة الهند من أوائل التجارب الهامة في هذا الإطار، والتي بدأتها منذ سنة 1954، وهي تعتبر من الدول النادرة جداً – في العالم الثالث– التي تمتلك نسيجاً صناعياً متكوناً من مؤسساتٍ مصغرة وصغيرة جد متطورة، ولو أن البعض أخذ على هذه التجربة بأن الجهات الحكومية في الهند بالغت كثيراً في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانتقدت أيضاً سياسة تخفيض أسعار.

خلاصة الفصل الأول:

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بين الدول يعتبر مهمة معقدة؛ حيث أن هذه المؤسسات ليست مفهوماً مطلقاً، ولكنها مفهومٌ نسبي؛ حيث أن معايير تعريف نطاق أو حجم الأعمال يختلف من دولةٍ إلى أخرى، فعلى سبيل المثال هناك من يُعرفها على أساس

[67] نادية قويقع ، مرجع سابق ، ص 49.

الأصول الكلية، أو حجم العمالة، أو رقم المبيعات، أو رأس المال المدفوع ودرجة الانتشار وحجم السوق، وهذه المعايير لها مزايا وعيوب، وهناك دولٌ يختلف التعريف لديها باختلاف القطاعات، كما أن الكثير من الدول تستخدم أكثر من مؤشرٍ في آن واحد.

ولهذا أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية المحلية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها تشكل قطاعا منتجا للثروة و فضاءا حيويا لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية.

كما رأينا بعض النماذج الناجحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول والتي أظهرت حقيقة مدى فعاليتها عندما يوفر لها المناخ المناسب.

إذن فالدافع من وراء هذه الدراسة الأخذ ببعض البرامج والمساعدات التي طبقت في اليابان والهند مثلاً وتطبيقها في الجزائر سواء من الناحية الفنية أو التسويقية وغيرها، والذي يعتبر أمراً منشطا للتنمية.

الفصـــل الثانـــــي

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في التنمية المحلية في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني :

مما لا شك فيه، فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها أصبحت تحتل مكانة هامة في سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات، وهذا باعتبارها قطاعا حيويا في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والإسراع في الدخول إلى اقتصاد السوق.

فعلى المستوى السياسي نلمس إرادة سياسية واضحة وحقيقية لتفعيل دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وهذا ما تشهد عليه مختلف الإجراءات التشجيعية والتشريعات المنظمة لنشاط المؤسسات العمومية والاستثمار الوطني والأجنبي التي تمت مراجعتها منذ بداية التسعينات، وإلى

جانب هذا قامت الدولة بإنشاء وزارة تهتم بهذا القطاع ووكالة وطنية لترقية نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وهيئات لترقية نشاط هذه المؤسسات، بالإضافة إلى الإمكانيات المادية والمعنوية التي وفرت لها من طرف البنوك وإجراءات التحسيس و التشجيع.

ولكن ورغم هذا التفاؤل إلا أن هناك جملة من العوائق والتحديات إن لم تتخذ الدولة تدابير وحلول لها في الوقت العاجل سوف تؤثر على سرعة وتطور هذه المؤسسات مما يجعلنا نتأخر عن ركب التطور المتسارع الذي يشهده العالم اليوم ومن اجل الإحاطة بكل هذه الجوانب سنتطرق إلى:

- المبحث الأول : أسس التنظيم والدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية المحلية.
- المبحث الثاني : واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعملية التنموية في ولاية سعيدة.

المبحث الأول:

أسس التنظيم والدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية المحلية

المطلب الأول: أسس التننظيم وإختيار الإستثمارات الصغيرة :

لقد خضعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تنظيمها وإشراكها في إستراتجية التنمية حسب المراحل التي عرفتها هذه الأخيرة، إلى توجهين أساسيين، أولهما وقد خص مرحلة ما قبل 1980 (مرحلة التسييرالمركزي)، حيث يعتبرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا ثانويا يقتصر دوره على تكملة نشاط المؤسسات والمركبات الكبيرة المقامة، أما التوجه الثاني الذي ارتسمت معالمه مع بداية الثمانينات وخاصة النصف الثاني منها وتأكدت ميدانيا مع عشرية التسعينيات، فأعطى لهذه المؤسسات دورا إضافيا عن طريق إشراكها في عملية التنمية، والعمل على جعلها حلا بديلا في إنعاش الإقتصاد والسهر على توفير المناخ المناسب لتطوير وترقيتها.

إن عملية إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستراتجية التنمية كان يتطلب في مجال تنظيمها أن تكون البرامج المتعلقة بها متكاملة ومنسجمة مع البرامج العامة للتنمية (البرامج الصناعية والفلاحية)، وقد تحدد هذا التكامل والانسجام في مستويات عديدة:

1- مستوى التنظيم الصناعي و المكاني :

- **مستوى التنظيم الصناعي**

لقد كان أمام المتعاملين الاقتصاديين (جماعات محلية/خواص)، عند تنفيذ برامجهم الاستثمارية شروط تحدد حجم الاستثمار وتوجهه نحو فروع صناعية معينة، وقد إرتبط التنظيم الصناعي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشرطين أساسيين:

- توفر سوق داخلي كافي (marché interieur suffisant) .
- توفر شروط ملائمة للإستغلال(conditions d'exploitation favorables) .

وكان للخصوصيات الاقتصادية والإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهدافها أثر على تنظيمها، بحكم وجودها الذي إرتبط ببرامج التنمية المحلية كما سبق الإشارة إلى ذلك، فإن حجمها كان يتناسب مع أهدافها التي تحددت في إطار الأهداف العامة لسياسة التنمية، لهذا نجد أغلبيتها كان من الوحدات التي تشغل في المتوسط 50 عاملا، موجهة أساسا نحو فرع إنتاج مواد البناء والخشب (129 مؤسسة صناعية في فرع البناء و69 مؤسسة إنتاج الخشب والورق من مجموع 341 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية تم إحصاؤها سنة1990)[68].

وقد كان هذا التوجه محددا في إطار برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الذي إرتبط بالبرنامج العام، فكانت أغلبية هذه المؤسسات عبارة عن وحدات مدعمة ومكملة للمؤسسات العمومية خاصة تلك التي تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية.

إن سوق مواد البناء كان ولا يزال سوقا واسعا، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المحلي ذاته، ففي هذا الأخير عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تغطية جزء كبير منه بتوفير مختلف مواد البناء والخشب، وهو التوجه الذي حفظ عليه هذا القطاع إلى يومنا هذا بحيث من مجموع 788 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية محصاة سنة 2002[69] نصفها ينشط في قطع البناء والأشغال العمومية وصناعة الخشب ومواد البناء.

أما بالنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، فقد خضعت في تنظيمها الصناعي إلى عدة معطيات فرضتها الظروف الإقتصادية والاجتماعية، فبعد أن كانت مهمشة قبل الثمانينات

---

[68] **ONS, Collections Statistiques** , Série E : Statistiques Economiques ; L'Activité Industrielle 2003

[69] المرجع نفسه.

بسبب الاختيار الإستراتيجي، فقد عرفت تطورا على هامش المخططات والبرامج التنموية، واتسمت بتشتت الاستثمار فيها، وتوجهها نحو النشاط التجاري والخدمات بينما في النشاط الصناعي فكان موجها نحو الفروع التي تحقق أرباحا سريعة (بفضل المضاربة)، فقد كانت أغلبية المؤسسات الصناعية تلك التي يشتغل فيها أقل من خمسة عمال ونشاطها موجها أساسا نحو الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية (المواد الغذائية، والجلود والأحذية والنسيج)، التي لاتتطلب مجهود استثماريا كبيرا ولا تكاليف معتبرة وذلك مقابل فرص للربح العظيم.

إن هذا التوجه قد أصبح يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى في مرحلة الثمانينات وباعتبار أن القطاع الصناعي العمومي يشهد تدهور مستمر وهو على أبواب الخوصصة، وبالتالي فهي تحتفظ بجميع حظوظها في التطور، ففي حالة استرجاع القطاع العام لفعاليته ونشاطه الإنتاجي فتستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من الشراكة، أما في حالة تدهور القطاع الصناعي العمومي فتستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من توسيع قاعدتها الصناعية[70].

- **مستوى التنظيم المكاني:**

ينفرد كل مشروع اقتصادي بشروط خاصة للتوطين، يستلزم التعرف عليها حتى يمكن ضبط مخطط توزيع الطاقات الإنتاجية، ولا مركزية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى يتم ذلك يجب الاعتماد على تنظيم مكاني organisation spatiale للنشاط الاقتصادي الذي يسمح ليس فقط التعرف على الشروط الخاصة لإنشاء وتوطين المشاريع الاقتصادية، بل حتى الأهداف المنتظر تحقيقها من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق اللامركزية ، والاستخدام وإعادة توزيع المجهود التنموي على المناطق الداخلية[71].

<u>ففي المرحلة الأولى</u> من التنمية، ولما كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها أداة مكملة المؤسسات الكبيرة (بإعتبارها مؤسسات تابعة) فإن مخطط توطينها كان يتبع توطين المؤسسات الكبيرة، بحيث يسمح ذلك بتكثيف النشاط الاقتصادي. وقد إنعكس هذا الوضع على انتشار وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف المناطق، فلم يتحقق أحد الأهداف

---

[70] حسن محمد بهلول ، **الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي . مثال الجزائر** . الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 ، ص40.

[71] عبد الرحمان تومي ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع و الآفاق .ط1. الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 55.

الأساسية المحددة في برامج التنمية، ألا وهو نشر التنمية الاقتصادية لتشمل كامل التراب الوطني من أجل التخفيف من حدة التفاوت الجهوي[72] .

ومع المرحلة الثانية التي إنطلق في وضع أسسها مع المخطط الرباعي الثاني، في إطار لامركزية التنمية، وقد تم التأكيد عليها في مختلف برامج التنمية المتتالية وخاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي، وجعلها إحدى أهم خيارات التفكير التنموي في اتجاه التنمية والتوازن الجهوي حسب ما جاء في إستراتيجية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبهذا أصبح التنظيم المكاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يأخذ بعين الإعتبار الشرطين الأساسيين، السوق وتوفر شروط الإستغلال في توزيع النشاط الاقتصادي عبر مختلف المناطق ويحقق الأهداف التالية [73] :

. تخفيض إختلال التوازن الجغرافي في مناصب الشغل، والمطلوب هنا هو التنظيم التوطيني لوحدات صناعية صغيرة ومتوسطة، بحيث يتوزع الحصول على التشغيل الصناعي في محل الولاية توزيعا عادلا قدر الإمكان.

. تخفيض عدم التوازن بين الإنتاج والإستهلاك، ويتعلق الأمر هنا بتقريب هياكل الإنتاج والاستهلاك قدر الإمكان من أسواقها النهائية.

. تشجيع أعمال التكامل على المستوى المحلي، ومن الواجب تقريب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بتوفير الخدمات قدر الإمكان، انطلاقا من نشاط زراعي أو صناعي معين .

2 – مستوى تجانس قطاعات النشاط و التوازنات الاقتصادية:

- **التجانس على مستوى قطاعات النشاط :**

يقسم الديوان الوطني للإحصائيات فروع النشاط الاقتصادي إلى اثنان و عشرون فرعا، و من باب التبسيط والوضوح نقدم في البداية التوزيع على أساس الثلاثة قطاعات الاقتصادية الكبرى والمعروفة : القطاع الأول (الفلاحة، الماء و الطاقة، المحروقات والخدمات والأشغال البترولية)، القطاع الثاني (المقالع والمحاجر، الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية، مواد البناء، البناء والأشغال العمومية، الكيمياء والمطاط والبلاستيك، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلود، صناعة الخشب و الفلين، بالإضافة إلى فرع الصناعات المتنوعة) والقطاع الثالث (التجارة، الفنادق والمطاعم والمقاهي، خدمات مقدمة إلى العائلات، خدمات مقدمة

[72] المرجع نفسه ، ص 57.
[73] المرجع نفسه ، ص 58.

إلى المؤسسات، هيأة مالية، الأعمال العقارية والخدمات المقدمة إلى الجماعات المحلية) وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تتواجد في مختلف الفروع المعروفة[74].

فإذا رجعنا إلى الكيفية التي تتوزع من خلالها المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الفروع الصناعية، نجدها تتركز في كل من فرع الصناعة الغذائية، وهي كما سبقت الإشارة إليه، فروعا تحقق فيها الصناعات الصغيرة والمتوسطة نسبة عالية من القيمة المضافة الصناعية.

أما على مستوى الانسجام بين الفروع، فيتحدد انطلاقا من درجة التكامل الذي يعد معيار التقييم، حيث كان ينتظر من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة توجيه نشاطها نحوتلك التي تخلق تكاملا مع الصناعات الكبرى من خلال نشاط المقاولة الباطنية، أو ما يعرف بالتعامل الثانوي الذي تساهم فيه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة بتوفيرها لتشكيلة متنوعة من السلع والمنتجات التي تدخل كسلع وسيطية في عدد كبير من الفروع الصناعية خاصة بالنسبة للصناعة الكبرى التي سيسمح لها هذا النشاط التحرر من الأعمال الملحقة التي تصرفها في الغالب عن أهدافها الحقيقية، ومن شأن هذا أن يشكل وسيلة من وسائل تقوية مردودية الصناعة الكبرى[75].

- **مستوى التوازنات الإقتصادية العامة** :

يشكل البحث عن توازن العرض والطلب لكل من سوق السلع والخدمات وسوق التشغيل، أحد أسس التنظيم الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيشكل البحث عن توازن سوق العمالة أحد الأهداف المعبر عنها في برامج التنمية، التي أصبح ينتظر فيها من الصناعة أن تلعب دورا كبيرا في التخفيف من الإختلال الذي تعرفه هذه السوق، بمساهمتها في توفير عدد من مناصب الشغل لتغطية العجز المسجل وأيضا الطلب الجديد المتزايد، وقد انصبت الاختيارات على إنجاز الوحدات الصغيرة بدلا من المركبات المتكاملة، فالأمر كان يتعلق بإيجاد عدد كبير من مناصب العمل بتكاليف أقل، مما يستدعي مزيدا من التحكم في كلفة الإستثمار وأجاله، وهو ما يتناسب وخصائص التنظيم الصناعي للإستثمارات الصغيرة[76] .

---

[74] حسن محمد بهلول، مرجع سابق، ص42.

[75] حميد حمدي ، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999 ، ص25.

[76] حسن محمد بهلول، مرجع سابق، ص44.

يمثل هدف تحقيق توازن سوق السلع والخدمات الهدف الرئيسي الثاني الذي ينتظر بلوغه من وراء السياسة التنموية المطبقة، فتوفير التغطية الكاملة من قبل الإنتاج الوطني لإحتياجات السكان وخاصة المنتوجات والسلع الغذائية والطاقة، يستلزم تحسين إستعمال أداة الإنتاج المقامة، والتأثير على الإستثمارات، بتوجيهها نحو هذه الفروع التي لاتتطلب مجهودا كبيرا وتتماشى والخصوصيات الفنية للصناعة الصغيرة والمتوسطة وهو ما يفسر الإهتمام بها في هذا المجال[77].

المطلب الثاني: الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تحدد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إبتداء من المخطط الرباعي الثاني، وذلك في إطار برنامج تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة، بحيث كان ينتظر منها مشاركة الصناعة الكبيرة، وباقي القطاعات الأخرى (السكن، الصحة، التعليم ...) في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي رسمتها الإستراتجية التنموية، وتعمق هذا الدور مع بداية الثمانينات في إطار السياسة الإقتصادية الجديدة، حيث أصبح لهذه الصناعات دورا إضافيا تلعبه بفضل تنوع نشاطها، وانتشارها العمودي والأفقي، فأوكلت لها مهمة إنعاش الإقتصاد الوطني الذي أصيب بفتور بسبب الأزمة الإقتصادية، وأصبح للصناعة الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة ودورا مهما تلعبه نوضحه فيما يلي[78]:

1- تلبية حاجيات السكان :

لقد عرفت مرحلة السبعينات توجيه الجهود التنموية نحو إقامة الوحدات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز والسلع الوسيطية التي تدعم القاعدة الصناعية والمقدمة للخدمات الأساسية، فكانت كلها مؤسسات كبيرة، ومع بداية تنفيذ المرحلة الثانية (الثمانينات)، وجهت الإهتمامات نحو المؤسسات الصناعية المنتجة للسلع الإستهلاكية حتى يمكن إمتصاص الإختلالات المسجلة على صعيد القطاعات والفروع الصناعية وبعض الفروع الأخرى التي لها علاقة مباشرة بتلبية الحاجيات الأساسية للسكان كمؤسسات قطاع البناء، مؤسسات الخدمات، وقد تبين أنه يمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطويرها وتنميتها بصفة تكاملية مع الوحدات الكبيرة التي تنشط في نفس الفروع الاقتصادية التجارية/ الخدمية منها

---

[77] عبد الرحمان تومي ، مرجع سابق ، ص58.

[78] وزارة الصناعة و ترقية الإستثمارات ، **إستراتيجية و سياسات إنعاش و تنمية الصناعة** ، الجزائر ، 2007 ، ص112.

والصناعية (النسيج، الجلود، السلع الغذائية، مواد البناء...)، أو بتوجيه إستثماراتها الجديدة نحو الفروع التي كانت حكرا على المؤسسات الكبيرة خاصة في بعض الصناعات الأساسية (الكمياء الصغيرة، الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية...) إن إعتماد هذه السياسة (سياسة الإستثمارات الصغيرة) من شأنه المساهمة في تلبية العديد من الإحتياجات الجارية للسكان في:

- **توفير مناصب العمل :**

تتحقق ديناميكية (حركية) الإقتصاد بفعل حركية الإستثمارات خاصة في المجال الإقتصادي وخاصة الصناعي منه، هذه الأخيرة تبقى حبيسة عوامل عديدة (نقص الموارد المالية التكاليف المرتفعة، توطن الصناعة...)، وكانت البداية كما هو معروف مع عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من تفكيك الإستثمارات الكبيرة إلى إستثمارات صغيرة تتوزع عموديا وأفقيا ، حيث سمحت بإنشاء العديد من الوحدات الاقتصادية التي حلت محل المؤسسات الكبيرة في تغطية الطلب المتزايد على العمل، (سواء كان طلبا جديدا أو للذين سبق لهم العمل من قبل وتم تسريحهم) بتوفيرها لمناصب شغل في فترات قصيرة وبتكاليف منخفضة (صغر حجم الإستثمارات يساعد على سرعة الإنجاز والتحكم في التكاليف). وبتوزعها الأفقي على مختلف المناطق عكس تمركز المؤسسات الكبيرة في أقطاب التنمية، فإنها تعمل على التخفيف من حدة البطالة في المدن الداخلية، وتحسين مداخيل هذه المناطق بتثمين مواردها المحلية، وهذا مايتماشى وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستخدام[79]، كما تساهم في التكوين والتأهيل.

- **تلبية الطلب على السلع الإستهلاكية :**

تساهم عملية تفكيك الإستثمارات الكبيرة، وتجسيدها في وحدات صغيرة ومتوسطة في تحقيق تنوع النشاط الاقتصادي والصناعي بفعل التوزيع العمودي لها على مختلف الفروع الصناعية، وحتى داخل نفس الفرع الصناعي، ولما كان الأمر يتعلق بتطويرالصناعة المنتجة للسلع الإستهلاكية أو ما يعرف بالإستهلاك النهائي، فإن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون كبيرا، فطبيعة هذه المؤسسات لاتتطلب تكنولوجيا عالية، ولا إمكانيات كبيرة (مالية ومادية) مما يسمح لها بأن تتطور وتتوسع في هذه الفروع، وهومايكون له أثر على مساهمتها في تلبية

[79] Roussou. M, Le management des economies,locales , outils et methodes pour le plein emploi Eyrolles , mars 1989 , p 15-16.

الحاجيات الجارية للسكان من مختلف السلع والمنتجات سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو حتى الوطني[80].

إن من بين أدوار هذه المؤسسات هو تغطية جزء من السوق (المحلي/الوطني) بالسلع والمنتجات (منتوجات، جلود وأحذية، سلع غذائية، منتجات كهرومنزلية...) وتحسين علاقة العرض والطلب من هذه السلع لصالح التخفيف من العجز المسجل في بعض الأنواع منها بسبب تراجع الإنتاج الوطني وتقلص حجم الواردات.

2- أداة للتوطين الصناعي :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية النظرية وفي إطار مخطط توطين الصناعة الوطنية أداة للامركزية والتنمية الجهوية، تعمل على تثمين الموارد على المستوى المحلي، ويتحقق هذا الدور إنطلاقا من المستويين التاليين[81] :

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية المناطق (التنمية المحلية) :**

من بين الخصائص الجوهرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تتميز بالحجم الصغير وبالإستهلاك الضعيف لرأس المال، وبسهولة توطينها، وأيضا بإستعمالها لتكنولوجيات بسيطة، وهي الخصائص المناسبة للإقتصاديات المحلية،(les économies locales) ، حيث تتماشى وإهتمامات التنمية على المستوى المحلي التي تتلخص في:

- ✓ تشجيع توزيع أحسن ولامركزية النشاطات الإقتصادية ونشرأثرالتحولات التي تحدثها عملية التصنيع على كامل القطر الوطني.
- ✓ توفير فرص العمل على المستوى المحلي للسكان المحليين.
- ✓ تحسين مدا خيل المناطق الريفية عن طريق توزيع الاستثمار ليشمل هذه المناطق.
- ✓ تثمين الموارد المحلية . مواد أولية، موارد بشرية.

[80] وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار ، مرجع سابق ، ص 126.

[81] لأكثر تفصيل يمكن العودة إلى مؤلف الدكتور محمد بلقاسم حسن بهلول، الإستثمار و إشكالية التوازن، في حديثه عن دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التوازن الجهوي، ص 353 إلى 361.

- ✓ فتح مجال الإستثمار والتدخل في النشاط الإقتصادي أمام شريحة واسعة من المتعاملين والمقاولين (جماعات محلية وخواص).

3- عامل للامركزية و تدعيم للصناعات الكبيرة :

تجمع اللامركزية كسياسة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بين الحد من التمركز الصناعي حول المناطق العمرانية الكبرى، والعمل على تحرير قدرات الإنسان على الإبداع.

وإنطلاقا من المرونة التي تميز توطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تصبح تشكل بتوسعها سلسلة وسيطية chainon intermédiaire بين أقطاب صناعية (مؤسسات ومركبات صناعية) التى يصعب من الناحية التقنية والإقتصادية إعادة توطينها (Délocalisation) عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن إقامتها في مختلف المناطق.

لكن هذا الهدف يبقى صعب التأكيد عليه على أرض الواقع، فعند الإطلاع على خريطة توزيع وتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يظهر توجه إقامتها حول المناطق العمرانية الكبرى، حيث تتبع تواجد الهيئات الإدارية والأسواق الكبرى، بالرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت سواء في الإستثمارات العمومية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمومية) أو تلك المتعلقة بالقطاع الخاص الذي كان يستفيد من تشجيعات ومزايا عديدة لمساهمته في الإنتقال إلى المناطق الداخلية الريفية وتحقيقه لأهداف اللامركزية المنشوذة.

أما النجاح النسبي الذي يمكن تسجيله، بصفة عامة، عن هذه المؤسسات هو في تلك التي تنتج مواد البناء بمختلف أنواعها، والمواد الغذائية، وأعمال النجارة، نظرا لوجود سوق محلية ووطنية واسعة[82].

- **تدعيم الصناعات الكبيرة :**

[82] حسن بهلول، مرجع سابق ، ص 373.

من بين الأهداف المنتظر تحقيقها من وراء عملية إدماج مجموعة صناعية من مؤسسات صغيرة ومتوسطة هو الوصول إلى تكثيف النسيج الصناعي القائم، وتنظيم الإستهلاكات الوسيطية[83].

- **تدعيم الصناعة الكبيرة وتكثيف النسيج الصناعي:**

لقد أشار التقرير التمهيدي للمخطط الرباعي الثاني 74 . 1977 في حديثه عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن هذه الأخيرة يمكن أن تلعب دورا هاما في تحقيق الإنسجام في عملية التصنيع، خاصة مع توسيع مجال تدخل هذا القطاع ليشمل نشاط إنتاج السلع التجهيزية والسلع التحويلية، الأمر الذي يوسع من فرص اندماجه في الإقتصاد، وقد تم التأكيد على هذا الدور في نهاية الثمانينات، بعد أن عرفت الصناعات الكبيرة تراجعا كبيرا من حيث الإستثمارات المنجزة والإنتاج المحقق.

وينتظر أن يتحقق التكثيف الصناعي (النسيج الصناعي) بفضل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطورات التالية:

- ✓ توسيع سوق المؤسسات العمومية، عبر استهلاكها للمنتجات نصف المصنعة، وتامة الصنع.
- ✓ إرتفاع معدل التكامل الصناعي للمؤسسات الوطنية بفضل عملية المقاولة الباطنية.
- ✓ المساهمة في إحداث التكامل القطاعي ما بين فروع القطاع الصناعي نفسه أو بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى القطاع الفلاحي، وقطاع السكن، والقطاع الصحي، وقطاع التعليم.

ويمكن أن يحدث التكامل فيما بينهما معا من خلال العلاقات التالية:

الشكل (02): يمثل تكامل القطاع الصناعي مع القطاع الفلاحي

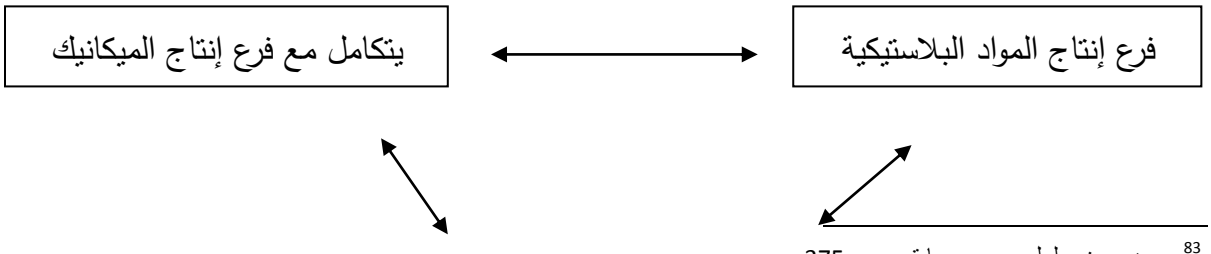

[83] محمد حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 375.

الفلاحة

المصدر: د.عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة وسبل دعمها، ص29

نلاحظ أن فرع الميكانيك يزود فرع إنتاج المواد البلاستكية بالتجهيزات والمنتجات الضرورية، وفي آن واحد يتكامل مع القطاع الفلاحي بتقديمه للتجهيزات والوسائل، وبدوره فرع البلاستيك يمكن ان يساهم بمنتجاته في تزويد القطاع الفلاحي بالتجهيزات الضرورية البيوت البلاستيكية مثلا بينما القطاع الفلاحي يقدم بعض المواد الأولية التي تدخل في تحويل البلاستيك والمطاط... ، ومن بين هذه الأهداف، يبقى بناء وتكثيف النسيج الصناعي هو أهم هدف، ينتظر تحقيقه بفضل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الوقت الحالي حيث أضحى ضرورة ملحة لإنعاش الإقتصاد، ولما كانت هذه الصناعات تتجه نحو فروع إنتاج السلع الإستهلاكية . الإستهلاك النهائي . منسوجات، مواد غذائية، فينتظر تدعيم وجودها في باقي الفروع الصناعية الأخرى، خاصة البناءات المعدنية، الميكانيك، والكهرباء وتحويل البلاستيك[84].

- **تدعيم الصناعة الكبيرة بتنظيم الإستهلاكات الوسيطية :**

تعتبر المقاولة الباطنية إحدى أهم النشاطات الصناعية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأصبحت الصناعات الكبرى تعتمد في مجالات عديدة على المنتجات المقدمة بفضل هذا النشاط الذي يبقي النشاط الأساسي للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، فمع إتساع القاعدة الصناعية في الجزائر، وإنتشار العديد من المركبات الصناعية بين مختلف المناطق، أصبح من الضروري إقامة صناعات أخرى تعمل على تكثيف النسيج الصناعي والرفع من التكامل الصناعي، وفي هذا الميدان كان ممكنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتدخل في الفروع الميكانيكية والكهربائية، فتساهم بمنتجاتها في تلبية حاجيات المؤسسات العمومية من المنتجات نصف المصنعة أو المنتجات الوسيطية وخاصة في مجال قطاع الغيار، كما يمكن أن تتدخل بإنتاجها كطرف في صناعة عامة بتقديم أجزاء المنتجات والمكونات، (صناعة مجزأة بين العديد من الوحدات الصناعية، ممكن بتكاملها تقديم منتوج تام الصنع) ومن ذلك فإن المقاولة الباطنية سواء كانت في شكل تعامل فرعي عام أوتعامل فرعي متخصص، يمكن للصناعة الكبرى

[84] محمد حسن بهلول، مرجع سابق، ص377.

التحرر من الأعمال الملحقة التي تصرفها في الغالب عن أهدافها الحقيقية، ومن شأن هذا أن يشكل وسيلة من وسائل تقوية مردودية الصناعة الكبرى[85].

المبحث الثاني:واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2002-2013.

في ظل الإصلاحات الاقتصادية و التحول نحو اقتصاد السوق،توسع نطاق الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فكانت بداية الاهتمام الفعلي بهذا القطاع بإنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994 ومع انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي و كذا توقيعها على ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000 وسعت صلاحيات الوزارة الوصية مما أدى لوضع القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 في ديسمبر 2001.[86]

1-توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طابعها القانوني :

[85] وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات، مرجع سابق، ص 129.

[86] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم : 01-18 المؤرخ في : 12 ديسمبر 2001 ، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم : 77 ، الصادرة في 15 ديسمبر 2001 .

الجدول رقم (08) : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)[87]

طبيعة المؤسسة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤسسات الخاصة	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	455398	466175	511856	550511	578586
المؤسسات العامة	778	778	778	874	739	666	626	591	557	572	557	54740
الصناعة التقليدية	71523	85079	86732	96072	10622	116347	126887	169080	152340	146881	160764	168801
المجموع	261853	288577	312959	342788	376767	410959	519526	625069	619072	659309	711832	747934

المصدر:نشرية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سابقا (2002 – 2013) .

يتضح من خلال الجدول التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث بلغ 261853 سنة 2002 ليصل إلى 747934 مؤسسة سنة 2013، ما يعادل نسبة تقدر بـ 190.17% و ترجع الزيادة بنسبة كبيرة إلى المؤسسات الخاصة التي تمثل بـ 99.92%من مجموع المؤسسات المنشأة إلى غاية سنة 2013 ،أما المؤسسات العمومية فهي في تراجع مستمر نتيجة سياسة الخوصصة ، و بالنسبة للمؤسسات الحرفية فتشهد هي الأخرى ارتفاعا مستمرا، حيث وصل عددها إلى 168801 سنة 2013.

ونظرا للتطور الملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد انعكس ذلك على تطور مساهمتها في تحقيق التنمية، حيث استطاعت أن توفر 1915.495 منصب شغل إلى غاية سنة 2013، و تساهم بـ 5424.25 مليار دينار من القيمة المضافة و 6060.80 مليار دينار من الناتج المحلي الإجمالي[88] .

---

[87] Bulletin d'Information Statistique, Ministère de PME (2002-2013).
. (15 \04\2016)www.pmeart-dz.org/ar/statistiques.php

[88] Bulletin d'Information Statistique, Ministère de PME n 23, 2013, P 13.

2- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على استعمال الموارد المحلية و تثمينها، و بالتالي فمدى انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعكس مدى مساهمتها في التنمية المحلية.

الجدول رقم (09) : يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أهم 10 الولايات الأولى للفترة (2010-2013).

	2010	2011	2012	2013	النسبة المئوية
الجزائر	43265	45636	47253	50887	11.51
تيزي وزو	21481	23109	24068	26267	5.94
وهران	17323	18370	19200	20759	4.70
بجاية	16695	17962	18872	20684	4.68
سطيف	16096	17154	18044	19859	4.49
تيبازة	14434	15672	16350	18109	4.10
بومرداس	12955	13787	14463	15891	3.60
البليدة	12059	12930	13620	15050	3.41
قسنطينة	11781	12561	13010	14002	3.17
عنابة	9508	10041	10357	11066	2.50
المجموع الإجمالي	369319	391761	407779	212574	

و عليه فمن خلال الجدول يتضح بأن هذا النوع من المؤسسات يتوزع بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية بنسبة تفوق52 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الوطني.

و تمثل أربع ولايات (الجزائر، تيزي وزو، وهران ، بجاية) حوالي27 % من تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلاد.

المطلب الثاني: معوقات تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك بعض المعوقات التي تعتبر معوقات موحدة أو متعارف عليها،تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة في أنحاء العالم كافة، خاصة الدول النامية و تعتبر طبيعية المعوقات التي تتعرض لها متداخلة مع بعضها البعض، والتي حالت دون قيام هذه المشروعات بالدور المنوط بها،حيث أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة تعاني من عدة معوقات تواجهها إبتداءا من فترة التفكير في المشروع و إنتهاء بالجوانب الإنتاجية و التسويقية،علاوة على المسائل المرتبطة بالجوانب القانونية وغير ذلك ، حيث تم حصر هذه المعوقات فيما يلي[89]:

1-المعوقات القانونية و التشريعية : فهي تتمثل في غياب القوانين و التشريعات و المؤسسات التي تعمل على دعم و حماية المنشآت الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص وهي تشكل القوانين الناظمة لعمل هذه المشروعات كالتشريع الضريبي و القوانين الخاصة بالإستراد والتصدير،وعدم توفر ضمان اجتماعي[90].

2- المعوقات المتعلقة بمحيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- **المعوقات المالية المتعلقة بالتمويل :** حيث تعتبر المشكلة الرئيسية وأساس كثير من المشكلات الأخرى التي تعاني منها المشاريع ،و ليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياها و سواء الجديدة،منها أو القائمة إنها تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا معقولين[91].

- **عائق التسويق :** تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من مشكل التسويق سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي،أي في مجال التسويق على المستوى المحلي و التصدير،ويعود ذلك أساسا إلى المنافسة التي تواجهها تلك المؤسسات سواء من جانب المؤسسات الكبيرة في القطاعين العام و الخاص[92].

- **المعوقات التكنولوجية :** تقف حجر عثرة أمام تلك المؤسسات و تحول بينها و بين الدخول إلى أسواق واسعة الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة و حرمانها من الدخول إلى أسواق جديدة، فنقل التكنولوجيا و الاستفادة من التطور الحاصل في مجال التكنولوجي يعد من أهم الآليات التي تزداد

---

[89] عبد الله خبابة ، مرجع سابق ، ص120.

[90] سيد سالم عرفة، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، عمان: دار الراية، 2011، ص57.

[91] ، المرجع نفسه، ص58.

[92] سليمة أحمد غدير، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق**، ورقة مقدمة في: الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، المنظم من قبل: كلية العلو م الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06\05\2013.

أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،لما تحتاج هذه الأخيرة إلى آلات و معدات تستعملها المنشآت الصغيرة و المتوسطة[93] .

إن القطاع لا يزال يعاني العديد من العراقيل وفي واقع الأمر تلك العراقيل تعاني منها معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر،هذه المعوقات سوف تؤثر بشكل كبير على دخول رؤوس الأموال الأجنبية،وخلق المؤسسات في الجزائر ،و تمثل إشكالية التمويل أهمها نسبة25.09% من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،إذا صنفت الجزائر في جوان 2010 من قبل البنك العالمي في المرتبة 136 من 183 دولة من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقترضين .

شكل رقم (03): يوضح العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائرّ[94]

[93] المرجع نفسه .

[94] تقرير البنك العالمي 2010 متوفر على الرابط التالي :

(03\02\2016)http://www.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx

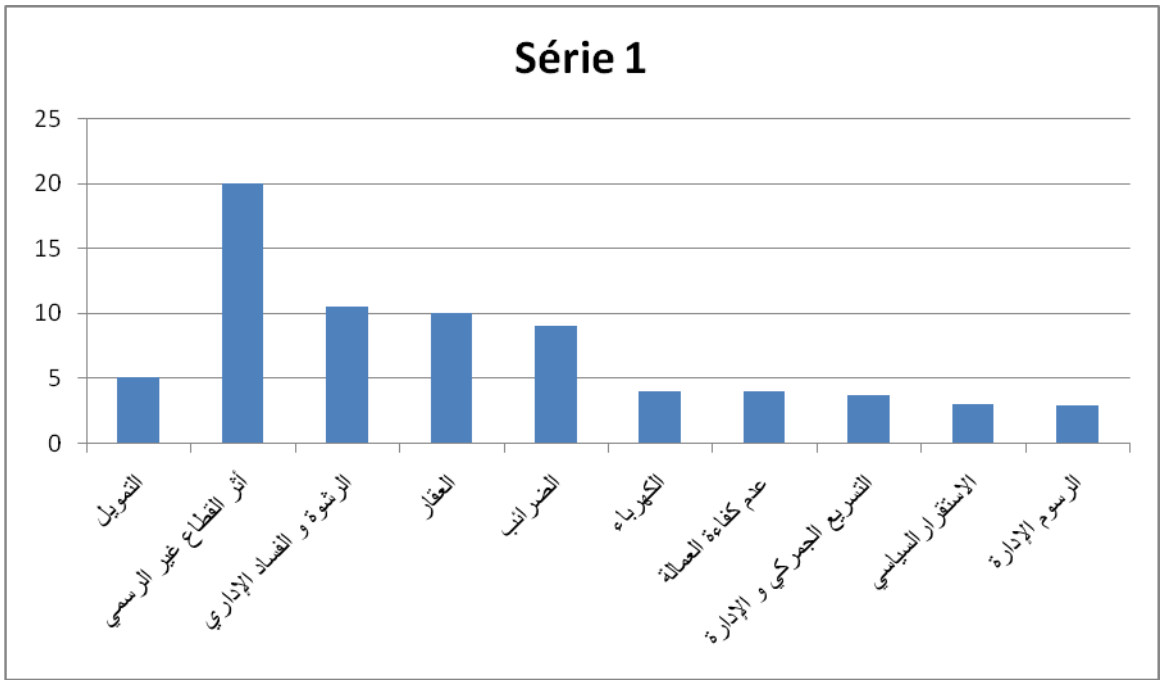

المصدر:تقرير البنك العالمي 2010 متوفر على الرابط التالي :
(03\02\2016)http://www.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعملية التنموية في ولاية سعيدة

تمهيد:

سعيدة هي ولاية داخلية، تقع في الغرب الجزائري لها موقع جغرافي متميز، يتيح لها استغلال مواردها المحلية بشكل جيد، تتميز الولاية بطابعها لفلاحي بالدرجة الأولى، وتتمتع بعدة إمكانيات طبيعية ، تعطيها القدرة لتحقيق مستوى معتبر من التنمية،غير أنها تعاني كغيرها من ولايات الوطن من التباين التنموي بين بلدياتها خاصة الريفية مقارنة بالحضرية، وقد زاد هذا المشكل حدة بسبب الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر،مما استدعى إيجاد حلول إستعجالية للرفع من مستوى معيشة السكان خاصة سكان الأرياف، ويمكن لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن يلعب دورا فعالا في هذا المجال إذا ما لقي الإهتمام الجيد من طرف الفاعلين على المستوى المحلي مع استغلال أمثل للإمكانيات المحلية.

فالحديث عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية سعيدة يفترض في البداية التعريف بالمنطقة جغرافيا، عبر تحديد الموقع و المساحة،إضافة إلى إبراز الإمكانيات و المقدرات الاقتصادية التي تزخر بها الولاية، والتي تعتبر حجر الأساس للنهوض بالعملية التنموية، حيث سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية خلال الفترة الممتدة من **(2010 إلى2015)** حيث سيتم الإعتماد على المؤشرات التي توفرت حولها الإحصائيات لتحليلها و استخراج النتائج.

المطلب الأول: ولاية سعيدة و إمكانياتها الاقتصادية

1-التعريف بولاية سعيدة (جغرافيا، سياسيا و إداريا):

- ***جغرافيا :*** هي إحدى ولايات الجهة الغربية من التراب الوطني تقع على ارتفاع يقدر بـ 800 متر على مستوى سطح البحر وعلى بعد 480 كلم من الجزائر العاصمة، تتربع على مساحة تقدر بـ 6613 كلم^{2}يحدها شمالا ولاية معسكر،غربا ولاية سيدي بلعباس،جنوبا ولاية البيض وشرقا ولاية تيارت.

أما بالنسبة للموقع الفلكي فإنها تقع على دائرة عرض 35 شمالا، وخط طول 35، تعتبر الولاية ذات مناخ قاري مما يجعل منها منطقة باردة شتاء وحارة صيفا[95].

(للإطلاع على موقع سعيدة أنظر الخريطة الجغرافية الملحق رقم04)

- يقدر عدد سكان الولاية حسب احصائيات31-12-2014 حوالي 370439 نسمة،حيث يقدر معدل النمو السنوي المتوسط بـ:1.8% وتبلغ الكثافة السكانية بـ :54.75/كلم^2.[96]

- تعد ولاية سعيدة منطقة عبور هامة حيث تربط ولايات الجنوب الغربي بالمناطق الساحلية الغربية، وذلك لقربها من الموانئ(ميناء وهران،تنس مستغانم)،كما يمر بها أهم طريق وطني (رقم

[95] - موقع ديوان السياحة لولاية سعيدة، متوفر على الرابط التالي:
Http://otsaida.net/fr/index.php/2015-03-11-18-46-56/investissement-touristique, (.(04-05-2016

[96]- ولاية سعيدة،مديرية التخطيط و البرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب الإحصائيات،أفريل 2016.

06) الذي يربط بينها و بين ولاية البيض ومعسكر ،مما يؤهلها لإحتلال مكانة حيوية،أما بالنسبة للهياكل القاعدية للولاية فهي تملك 401949 كلم من الطرق الوطنية و615912 كلم من الطرق الولائية أما البلدية فتقدر بـ 588540 كلم بالإضافة إلى خط السكة الحديدية في طور الإنجاز.

- ***سياسيا و إداريا:***

ينشط بإقليم ولاية سعيدة أهم الأحزاب السياسية المعتمدة خاصة في المواعيد الانتخابية، ويتشكل المجلس الشعبي الولائي وفقا لنتائج الانتخابات لسنة 2012 من 39 عضو يترأسه رئيس المجلس الذي ينتخب عن طريق الأغلبية، و التشكيلية الحالية يحوز فيها حزب جبهة التحرير الوطني على الأغلبية بـ13 عضوا كما تحصل حزب التجمع الديمقراطي على 10 مقاعد،ثم بليه حزب الجبهة الوطنية الجزائرية بـ 06 مقاعد، و حزب جبهة القوى الاشتراكية بـ06 مقاعد.

كما يتكون من نائبين إضافة إلى رئيس المجلس و تسعة لجان دائمة كل منهم ينتمون إلى مختلف التشكيلات السياسية.

اللجان الدائمة:

- لجنة السكن و التعمير.
- لجنة الصحة و البيئة.
- لجنة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- لجنة الشؤون الاجتماعية و الرياضية و الثقافية و الأوقاف.
- لجنة النقل وتهيئة الإقليم.
- لجنة الإعلام و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.
- لجنة الاقتصاد و المالية.
- لجنة الاستثمار و التشغيل.
- لجنة الري و الفلاحة و الغابات وتربية المائيات و السياحة.

كل هذه اللجان لها دور تنموي في إقامة المشاريع الخاصة بالولاية PSD (المشاريع القطاعية) مع المدراء التنفيذيين و الوالي كل في مجال اختصاصه.[97]

أما إداريا تتكون ولاية سعيدة من 06 دوائر و16 بلدية وهي:

– ***الدوائر :*** سعيدة، سيدي بوبكر، يوب، عين الحجر، الحساسنة، أولاد إبراهيم.

–***البلديات :*** سعيدة، تيرسين، عين السلطان، أولاد إبراهيم، سيدي أعمر، سيدي بوبكر، هونت،أولاد خالد، دوي ثابت، يوب، عين الحجر، مولاي العربي، سيدي أحمد، الحساسنة، المعمورة، عين السخونة.

2–الإمكانيات الاقتصادية لولاية سعيدة:

يمكن حصر أهم الإمكانيات التي تتمتع بها الولاية إقتصاديا في القطاعات التالية :

- **الإمكانيات الفلاحية:**

باعتبار مناخ الولاية هو مناخ قاري فهو متوسط التساقط حيث يتراوح معدل التساقط بين 200 و 600 ملم في السنة[98].

–تعتبر ولاية سعيدة ولاية فلاحية بالدرجة الأولى حيث تقدر مساحتها الزراعية 308206هكتار، ونظرا للطبيعة المناخية التي تتميز بها الولاية فقد تنوعت بها الأنشطة الفلاحية،حيث قسمت إلى أربع مناطق فلاحية :

أ– منطقة متنوعة الزراعات وتربية الأغنام: وتقع بضفاف الوديان التي تقع شمال الولاية وتضم:بلدية سعيدة،سيدي بوبكر،سيدي أعمر،عين السلطان،أولاد براهيم،أولاد خالد ودوي ثابت،وتمثل نسبة26 % من المساحة الفلاحية الإجمالية.

ب– منطقة تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام وتضم بلديات يوب،هونت،عين الحجر، تيرسين،الحساسنة،شمال مولاي العربي، سيدي أحمد،شمال المعمورة وتمثل 42%من المساحة الإجمالية للفلاحة.

ج–منطقة الزراعة الأحادية وتسمى المنطقة الزراعية الرعوية وتشمل جنوب مولاي العربي،وسط سيدي أحمد،وسط المعمورة وتمثل نسبة13%من المساحة الإجمالية الفلاحية.

---

[97] - المجلس الشعبي الولائي لولاية سعيدة، مقابلة أجريت مع رئيس لجنة الري و الفلاحة و الغابات وتربية المائيات و السياحة،25 أفريل 2016

[98] - ولاية سعيدة، إحصائيات مديرية التخطيط و البرمجة، مرجع سابق.

د–المنطقة الرابعة وهي منطقة السهوب تختص بالتربية المكثفة للأغنام وتشمل بلديات عين السخونة،جنوب سيدي أحمد وجنوب المعمورة،تقدر مساحتها حوالي 120000 هكتار و تمثل 19% من المساحة الزراعية[99]

جدول رقم (10) : يمثل الإنتاج الفلاحي من الحبوب و الخضر و الفواكه و الإنتاج الحيواني لسنة 2014

المحاصيل	إنتاج بالقنطار	المساحة (هكتار)	محصول في الهكتار الواحد
الحبـــوب			
القمح الصلب	253570	14847	17
القمح اللين	620957	35258	18
الشعير	519410	29622	18
الشوفان	52714	3573	15
البستنـــة			
الطماطم	130440	448	291
البصل	284235	811	350
البطاطا	566755	2176	260

[99] - ولاية سعيدة، مديرية المصالح الفلاحية ، مطبوعة بعنوان : واقع القطاع الفلاحي بولاية سعيدة ، مصلحة التحقيقات الفلاحية ،2015 ، ص 02.

شعب أخرى	312340	1227	255
الأشجـار المثمـرة			
الكروم	32734	210	40
الحمضيات	7658	266	29
التفاح و المشمش	6179	661	9
الزيتون	57949	2775	21
التين	7136	113	63

(1) ولاية سعيدة،مديرية التخطيط و البرمجة،مرجع سابق

جدول رقم (11) : يمثل الإنتاج الحيواني لولاية سعيدة سنة 2015

إنتاج حيواني	***العدد***	***الوحدة***
اللحوم الحمراء	8417	طن
اللحوم البيضاء	2116	طن
البيض	30290000	وحدة

المصدر:ولاية سعيدة:مديرية التخطيط و البرمجة،أفريل 2015

من خلال الجدولين يتضح مدى تنوع الإنتاج الفلاحي سواء كان نباتي أو حيواني، لكن يبقى مردود الهكتار ضعيفا بالنسبة لشعبة الحبوب نظرا للإعتماد الكبير على تساقط الأمطار، هذا و يبقى القطاع بحاجة إلى دعم و إهتمام أكبر في ظل الإمكانيات المتوفرة.

بينما بلغ عدد رؤوس الماشية بـ :

الأغنام	805585
الماعز	76917
الأبقار	20481

المصدر:ولاية سعيدة:مديرية التخطيط و البرمجة،أفريل 2015

جدول رقم (12): يمثل الإنتاج الزراعي النباتي السنة(بالقنطار)2014 حسب البلديات.

	البلدية	الحبوب	الخضروات	الأشجار المثمرة	الكروم
01	سعيدة	2290	0	500	0
02	ذوي ثابت	25483	123585	13295	290
03	عين الحجر	27928	132623	4601	500
04	اولاد خالد	32882	63740	19011	170
05	مولاي العربي	32000	45980	348	0
06	يوب	22915	86460	15908	350
07	هونت	6120	72390	447	0
08	سيدي اعمر	19190	89770	22455	420
09	سيدي بوبكر	33455	55830	18273	360
10	حساسنة	76720	3000	606	0
11	معمورة	10960	3000	610	0
12	سيدي احمد	32782	129890	1737	0
13	عين السخونة	600	0	0	0
14	أولاد إبراهيم	29058	206915	11552	516
15	تيرسين	25670	124450	3550	0
16	عين السلطان	36005	136295	8491	144
	الولاية	414158	1273928	125414	2750

المصدر: ولاية سعيدة:مديرية التخطيط و البرمجة،أفريل 2015

نستنتج من خلال الجدول تنوع المحاصيل الزراعية بأغلب بلديات الولاية خاصة في شعبة الحبوب و الخضر بينما نلاحظ ضعف إنتاج شجرة الكروم في أغلب بلديات الولاية، ونلاحظ أن بلدية عين السخونة تحتل المرتبة الأخيرة من حيث الإنتاج النباتي،وهذا يمكن أن يرجع إلى نوعية التربة التي تتميز بالملوحة.

إضافة إلى هذه الإمكانيات الفلاحية، تمتلك الولاية ثروة مائية هائلة تتنوع بين مياه جارية و أخرى جوفية التي تتمثل في:

الوديان الأربعة وهي: واد سفيون،واد بربور،واد سعيدة،واد هونت كما توجد بالولاية عدة منابع مائية أهمها:منبع سعيدة القديمة،منبع سيدي معمر،منبع عين الزرقاء،منبع تيفريت.[100]

ب)الإمكانيات السياحية:

- **المناطق السياحية:**

تتوفر ولاية سعيدة على أربعة مناطق توسع سياحي مصنفة بموجب المرسوم رقم 232/88 المؤرخ في 5 نوفمبر 1988 وهي:

– ***منطقة سعيدة القديمة(العقبان):***تقع على المشارف الجنوبية لعاصمة الولاية وتغطي مساحة إجمالية قدرها35 هكتار كما تتمتع بموقع إستراتيجي وبعد تاريخي.

– ***منطقة حمام ربي:*** تقع على بعد 11كلم من عاصمة الولاية في بلدية أولاد خالد بمساحة تقدر ب62.5 هكتار.

– ***منطقة تيفريت:***تقع ببلدية عين السلطان التابعة إداريا لدائرة أولاد براهيم على بعد 28 كلم من عاصمة الولاية لديها مزايا طبيعية أهمها الشلالات تقدر مساحتها بـ : 100 هكتار.

– ***منطقة المرجة:*** *تقع* على بعد 19كلم غرب عاصمة الولاية في بلدية دوي ثابت، تتميز بالجبال والغابات الكثيفة بمساحة تقدر:768.8 هكتار، تعتبر ملاذا لهواة التخييم والصيد السياحي.

ولقد استفاد قطاع السياحة لولاية سعيدة من عدة عمليات متعلقة بتهيئة مناطق التوسع السياحي[101].

---

[100] - ولاية سعيدة، مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دليل الاستثمار بالولاية فرص متاحة، 2015، ص05.

[101] موقع ديوان السياحة لولاية سعيدة، مرجع سابق.

- **المواقع الايكولوجية:**

أبرزها المنطقة الرطبة للشط الشرقي، والتي تقع ببلدية عين السخونة على بعد 90 كلم شرق مركز الولاية، والمصنفة حسب "**اتفاقية رام سار الدولية للمناطق الرطبة**"[102] في 2001/02/02 وهي أكبر الأراضي الرطبة الطبيعية في إفريقيا،وهي تحتوي على العديد من المسطحات المائية المالحة على نطاق واسع ذو بعد دولي نظرا للتنوع البيولوجي الذي تحتوي عليه،حيث تتميز بأنواع نباتية نادرة،كما تعتبر مستوطنة لبعض الحيوانات مثل:الغزال وطائر الحبار،كما تعتبر ملجأ للعديد من الطيور المهاجرة النادرة على غرار،الوردي والحذف فضلا على طيور الشهرمان،والبط البري التي تهجر أوربا شتاءا.

أيضا تشتهر هذه المنطقة بتربية أسماك التلابيا، هذه المنطقة الرطبة تأتي في المرتبة الثانية في إفريقيا بعد شط الجريد بتونس، وهي من بين 26 من المناطق ذات الأهمية الدولية.

- **السياحة الحموية:**

ولاية سعيدة معروفة أيضا بينابيعها الساخنة ذات الطابع الحموي ومن بينها:

– **حمام ربي:** والذي يعتبر من أهم المحطات الحموية، نظرا لنوعية مياهه العالية السخونة والتي تشتهر باستعمالاتها العلاجية للعديد من الأمراض كما أنها مناسبة للاستحمام والراحة، بدأ استغلال الحمام مطلع 1970، حيث يتدفق بمعدل 6 لتر/ثانية، ودرجة حرارة 46 مئوية لعلاج الروماتيزم و الأمراض الجلدية.

– **حمام سيدي عيسى:** وهو تابع إقليميا لبلدية سيدي أعمر، يقع على بعد 13 كلم عن مركز الولاية وعلى بعد 2 كلم من محطة حمام ربي المعدنية، يتميز بمياهه المعدنية الساخنة التي تتدفق بمتوسط 7لتر/ثانية ودرجة حرارة تصل 50 درجة مئوية، له نفس الخصائص العلاجية مثل حمام ربي.

– **حمام عين السخونة:** هذه البلدية التي تزخر بإمكانيات سياحية فريدة تجعل منها منطقة جاذبة للاستثمار، نظرا لوقوعها ضمن نطاق الشط الشرقي (المنطقة الرطبة)، كما تشتهر بالحمام

---

[102] موقع إتفاقية رامسار الدولية ، متوفر على الرابط التالي :
http://www.ramsar.org/search?search_api_views_fulltext=saida ، (20-03-2016).
- هي معاهدة دولية للحفاظ و الاستخدام المستدام للمناطق الرطبة ، اعتمدت الاتفاقية في مدينة رامسار الإيرانية ، سنة 1971 .

المعدني الذي تتدفق مياهه بمتوسط 9 لتر/ثانية ودرجة حرارة 30 مئوية والذي يختص بعلاج الأمراض الجلدية والتنفسية و أمراض الروماتيزم و الأوردة.[103]

- **السياحة الغابية:**

تتوفر ولاية سعيدة على مساحة غابية تقدر بـ 158925 هكتار ، تضم أهم أنواع الأشجار منها: الصنوبر الحلبي في أغلب مناطق الإقليم، أشجار البلوط في الجنوب الشرقي للولاية، كما تستحوذ بلدية الحساسنة على أكبر مساحة و المقدرة بـ 23994 هكتار، تعتبر هذه الثروة مجال خصب للإستثمار في إطار السياحة الغابية عن طريق تهيئتها[104] .

ج) الإمكانيات الصناعية:

يوجد بالولاية منطقتان صناعيتان و هما:

-المنطقة الصناعية ببلدية سعيدة: تم إنشاؤها سنة 1972م المساحة الكلية فيها تقدر بـ 84 هكتار عدد الوحدات المتواجدة فيها تبلغ 41 وحدة، منها 21 وحدة نشطة.

-**المنطقة الصناعية بعين الحجر:** تم إنشاؤها عام 1975المساحة الكلية فيها تقدر بـ 103 هكتار، عدد الوحدات 39 وحدة 10 منها نشطة.

تتوفر ولاية سعيدة على نشاطات هامة ومختلفة في مجال الصناعة التقليدية وهي جديرة بخلق مشاريع مصغرة نذكر منها:صناعة الزرابي،صناعة الحلفاء،صناعة الطين،صناعة الجلود،ألبسة تقليدية للرجال و النساء،حلويات تقليدية،صناعة الجبس و صناعة التحف الفنية.

ومن مهام مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في مجال الصناعة التقليدية نذكر مايلي:

– تنفيذ تدابير ترقية أنشطة التقليدية وتدعيمها وتقييم أثارها.

– المساهمة في حماية الثروة الحرفية التقليدية وفي المحافظة عليها ورد الاعتبار لها

– تدعيم أعمال المنظمات و التجمعات المهنية والجمعيات والفضاءات الوسيطة العاملة في ميدان الصناعة التقليدية.

– تجمع المعلومات والمعطيات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية وتوسيعها.

---

[103] - موقع ديوان السياحة لولاية سعيدة، مرجع سابق.

[104]- ولاية سعيدة، مديرية التخطيط و البرمجة، مرجع سابق.

– تنظيم التظاهرات الإقتصادية لترقية الصناعة و الحرف وتوسيعها.[105]

والجدول الموالي يبين الإنتاج الصناعي للمنطقة سنة 2015 :

جدول رقم (13) : يمثل الإنتاج الصناعي في ولاية سعيدة لسنة 2015

المنتوج	الوحدة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الورق	طن	12981	13038	6916	5717		1500	1500	متوقف
الكرتون	طن	2420		2058	1599		1500	1500	متوقف
أكياس	طن	986.66	508	360	411	2000	12000000	11855	1481
الاسمنت	1000 طن	471.47	495.06	518.23	504.140	47.000	500000	500	500
الجير	1000 طن	20.26	30.92	29.50	11.500	27.000	30	30	32261
	$م^3$	/	/	/	/	/	/	/	36960
الآجور	1000طن/ سنويا	/	66.181	67.647	40.149	40.050	98	98	195.55
المياه المعدنية	1000ل	138.72	ND	/	NC	20	62.28	41	200
الملابس	1000	54.57	23.287	77869	93381	99983	/	/	63.51
السميد	1000قنطار	21.66	14.788	10.350	4.730	52.236	107988.6	53	42.42

[105] - ولاية سعيدة،مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار ،مقابلة أجريت مع رئيس مصلحة ترقية الإستثمار والتنمية الصناعية و متابعة مساهمات الدولة،يوم:17 أفريل2015

الفرينة	1000قنطار	152.01	184.998	162.058	161.980	129.574	206788.4	106.6	103.62
النخالة	1000قنطار	/	/	/	/	/	/	102.9	102.93
مواد الصيانة	طن	24529	9561	15203	15203	22410	1202.512	230	247.24
غاز البوتان		12226	10866	9887	9785	/	/	/	1481846
الحليب ومشتقاته	ل/سنويا	116548	409613	187663	225659	36853	40341	44027	43887

المصدر: ولاية سعيدة: مديرية التخطيط و البرمجة، أفريل 2015

من خلال الجدول نستنتج أن الإنتاج الصناعي يعتبر متوسطا بولاية سعيدة، فهو لا يكاد يكفي في الغالب ما تحتاجه الولاية، ويقتصر على بعض الصناعات من أهمها الحليب ومشتقاته وكذا الأعلاف وغذاء المواشي إضافة إلى صناعة مواد البناء والأجر والبلاط.

ومع ذلك، وبالرغم من وجود قاعدة صناعية إستراتجية محلية نذكر منها–على سبيل المثال– مجمع السيليوز لصناعة الورق بمنطقتي أولاد خالد و عين الحجر...الخ، إلا أن هذه الإمكانيات التنموية المحلية تعاني منطق التهميش، على إعتبار أن أغلب الوحدات متوقفة عن النشاط لأسباب غير واضحة، لكن هذا لا ينفي حضور بعض المنتجات التي توزع عبر كامل التراب الوطني كمياه سعيدة التي إستطاعت أن تكتسب تنافسية تجارية في مجال إنتاج المياه المعدنية على المستوى الوطني.

وتوجد بالولاية فروع صناعية وطنية أخرى منها محطة لتوزيع المواد البترولية بمنطقة سيدي أحمد، و بعض المجمعات التابعة للقطاع الخاص كمجمع "**بن عدوان**".

كما تتوفر ولاية سعيدة علي موارد معدنية هامة و متعددة، موزعة على عدة مناطق عبر تراب الولاية، حيث أن هذه الموارد تعود بفوائد كبيرة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تشجيع الاستثمار في هذا المجال.

المطلب الثاني: عرض عام حول قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سعيدة

1-تطور عدد المؤسسات الصغيرة بولاية سعيدة(2010-2016.):

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية سعيدة تطور ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (14) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سعيدة (2010-2016)[106]

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسطة	32	32	33	40	33	33	34
صغيرة	156	174	184	98	168	105	107
مصغرة	2545	2705	2884	3399	1560	1446	1162
	2733	2911	3101	3537	1761	1584	1603

المصدر: النشرية الاقتصادية لمديرية الطاقة والمناجم لولاية سعيدة 2016.

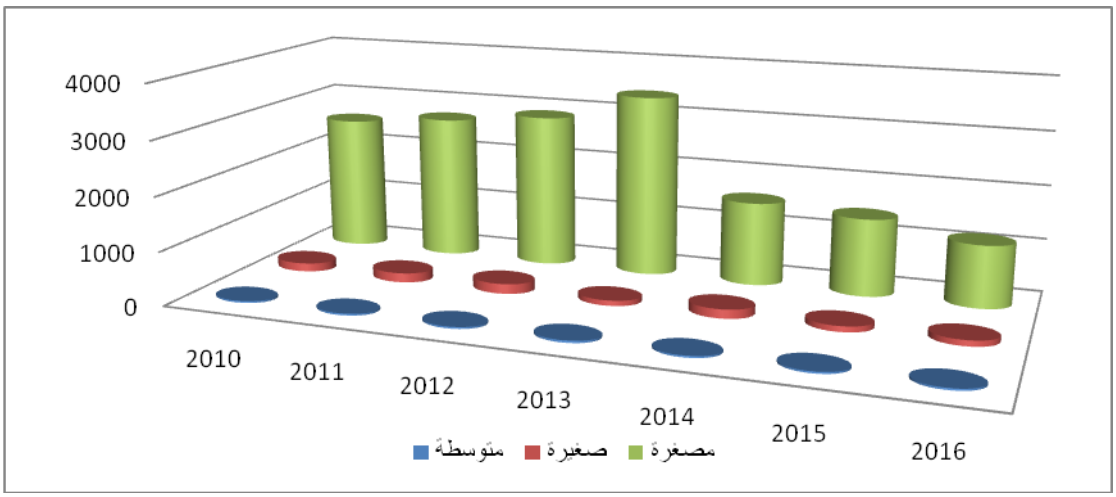

[106] - النشرية الاقتصادية ، مديرية الطاقة والمناجم ، ولاية سعيدة ، 2016.

شكل رقم (04): يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سعيدة للفترة2010-2016

من خلال نتائج الجدول: يتضح لنا التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث انتقل من 2733 مؤسسة في سنة 2010 ليصل إلى 3537 مؤسسة 2013 بنسبة زيادة تقدر بحوالي 44 %، مست المؤسسات المصغرة بدرجة كبيرة تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة متوسطة بينما عدد المؤسسات المتوسطة بنسبة ضعيفة، وهذا راجع كون المؤسسات الصغيرة و المصغرة لا تحتاج إلى رأس مال كبير، و استثماراتها مضمونة و سريعة العائد و بدون مشكل للعقار، بينما تتميز المشروعات المتوسطة بإجراءات معقدة نظرا لمشكل العقار بالدرجة الأولى إضافة إلى حجم رأس المال المستثمر، كما نلاحظ كذلك بعض التراجع ابتداء من سنة 2013، حيث إنخفض عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 3537 مؤسسة ليصل إلى 1584 مؤسسة سنة 2016 بنسبة تقدر بـ 62% وهذا راجع إلى التشطيبات التي مست هذه المؤسسات من جراء فشل هذه المشاريع.

2-توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية سعيدة حسب قطاع النشاط الاقتصادي لكل من القطاع العام و الخاص.

جدول رقم (15): يمثل توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الرئيسية

	عدد المؤسسات العمومية	عدد المؤسسات الخاصة	المجموع
الفلاحة	**03**	**16**	**19**
الصناعة	**12**	**86**	**98**
البناء و الأشغال العمومية	**03**	**625**	**628**
الخدمات	**29**	**810**	**839**
المجموع	**47**	**1537**	**1584**

المصدر: النشرية الاقتصادية لمديريةالطاقة و المناجم بولاية سعيدة سنة 2015.

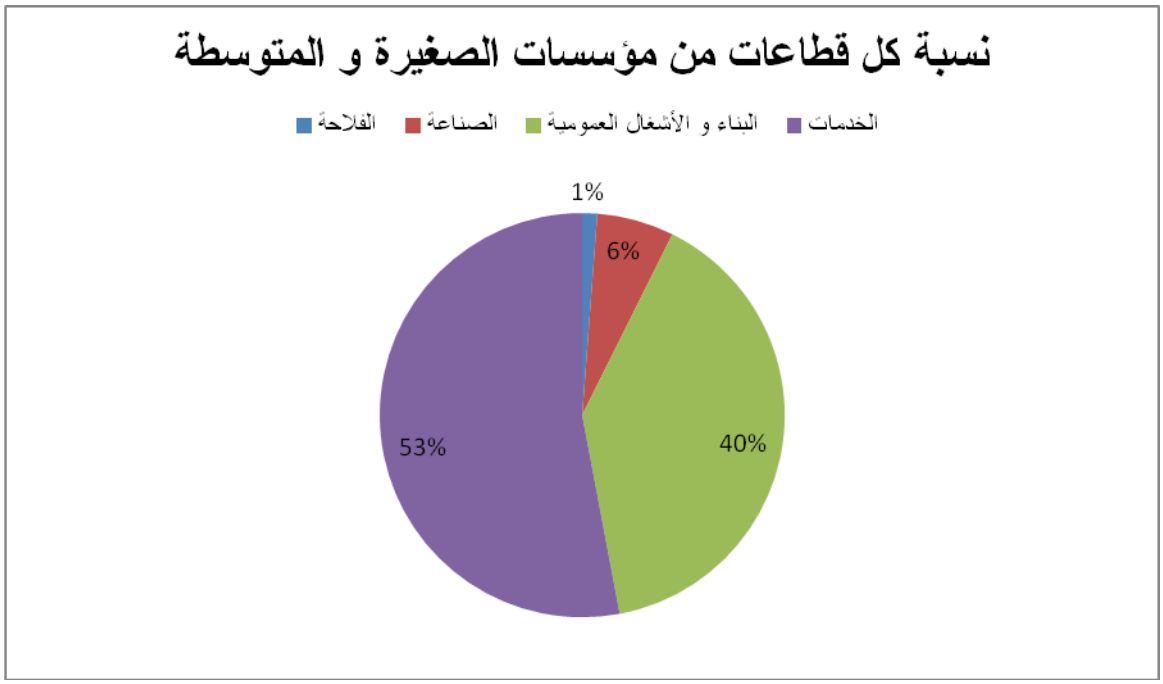

شكل رقم (05) : يمثل نسبة كل قطاع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال الجدول نستخلص أن القطاع الخاص يسيطر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة إلى غاية 2015، أما مؤسسات القطاع العام فهي في تراجع مستمر نتيجة سياسة الخوصصة التي عرفتها الولاية على غرار كامل ولايات الوطن ، أما بالنسبة للنشاط الغالب فالملاحظ أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة إذ يستحوذ على 53% من مجموع المؤسسات المنشأة إلى غاية سنة 2015، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 40% وهذا راجع إلى كون هاذين النشاطين يتميزان بسرعة استرداد رأس المال المستثمر والعوائد المضمونة وقلة العمالة، مما يجعلهما قطاعين يتميزان بالربحية السريعة و قلة درجة المخاطرة، أما قطاع الصناعة فيستحوذ على نسبة 6 % وهي نسبة قد تكون حسنة مقارنة بما مس القطاع من جراء الخوصصة، أما قطاع الفلاحة فلم تتعدى حصته 1% بالرغم من أن الولاية تمتلك العديد من الإمكانيات الفلاحة الممكن استغلالها.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية المحلية في ولاية سعيدة

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الاجتماعي:

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل:**

إنّ تمركز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى المحلي في المناطق الحضرية الكبرى جعل فاعليتها من حيث خلق وظائف جديدة على مستوى الجماعات المحلية ضعيف جداً مقارنة بمعدلات البطالة التي تعرفها هذه الجماعات،و الجدول الموالي يوضح مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المؤسسة و البلدية في 2015.

جدول رقم (16) : يمثل التوزيع الجغرافي لعدد العمال حسب طبيعة المؤسسة و البلدية

البلدية		عدد عمال المؤسسات المصغرة TPE من 01إلى 09	عدد عمال المؤسسات الصغيرة PE من 10إلى 49	عدد عمال المؤسسات المتوسطة MEمن 50إلى 250	المجموع	النسبة المئوية
01	سعيدة	2418	1377	1734	7988	70.96
02	عين الحجر	284	176	435	895	07.95
03	مولاي العربي	28	00	00	28	00.25
04	سيدي أحمد	47	14	00	61	00.54
05	سيدي بوبكر	66	25	100	191	01.69
06	سيدي أعمر	21	39	193	253	02.25
07	أولاد خالد	249	149	206	658	05.84
08	هونت	41	17	00	58	00.51
09	الحساسنة	50	11	158	509	04.52
10	المعمورة	22	00	00	22	00.19
11	عين السخونة	08	00	00	08	00.07
12	أولاد إبراهيم	117	40	00	157	01.39
13	تيرسين	26	00	00	26	00.23
14	عين السلطان	31	12	00	43	0038
15	يوب	94	35	219	348	03.09
16	ذوي ثابت	12	00	00	12	00.10
المجموع مع النسبة المئوية		3514	1895	3099	11257	%100

المصدر :النشرية الاقتصادية لمدرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سعيدة .

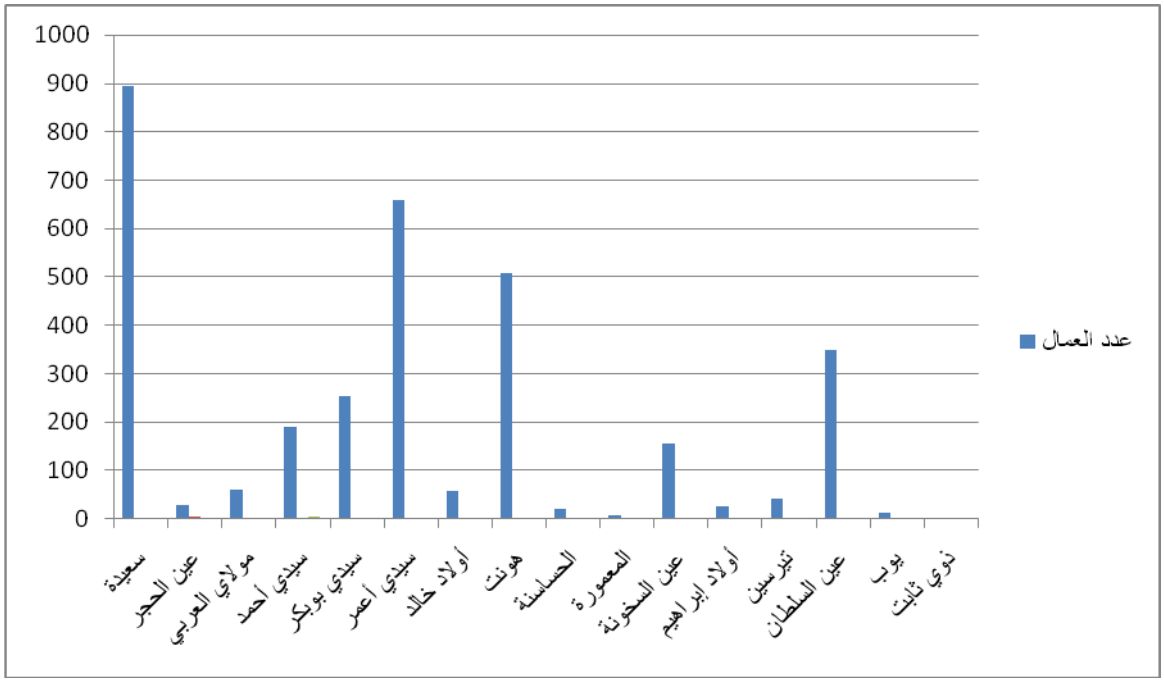

شكل رقم (06): يمثل عدد العمال حسب كل بلدية

من خلال الجدول يتبين أن حوالي 92%من المشاريع تتمركز في بعض البلديات الحضرية و شبه الحضرية القريبة من مقر الولاية مثل بلديات سعيدة، عين الحجر، أولاد خالد، سيدي أعمر، سيدي بوبكر، يوب، الحساسنة، ممّا ينعكس على استفادة، شباب هذه المنطقة بحصة معتبرة من مناصب الشغل في القطاع رغم ضئالتها في مقابل الإمكانيات والموارد الهائلة التي تتمتع بها الولاية، أما باقي البلديات وهي في الأغلب بلديات ريفية فتستحوذ على ما نسبته 8%من المشاريع هذا ما يبين أن بعض البلديات تكاد تنعدم فيها الوظائف التي يوفرها هذا القطاع مثل بلديات، تيرسين، عين السخونة، هونت، عين السلطان، ذوي ثابت حيث لا تحوز مجتمعة على نسبة 1% من مناصب الشغل.

- **مساهمة المؤسسات صغيرة و متوسطة في محاربة الفقر:** عرفت الجماعات المحلية على المستوى الوطني ارتفاعا كبيرا في معدلات الفقر خاصة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية و ما خلفته من تسريح للعمال إضافة إلى العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر.

وتعتبر ولاية سعيدة كغيرها من الولايات التي مستها هذه المشاكل، و للتخفيف من حدتها ساهمت أجهزة الدعم على خلق مداخيل للشباب البطال بمختلف شرائحه عن طريق الصندوق الوطني

للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ، هذا الأخير الذي مول منذ إنشائه 7125 مشروع حققت 10688 منصب عمل[107].

جدول رقم (17): يلخص المشاريع المنشأة بواسطة مختلف أجهزة الدعم خلال 2015

أجهزة الدعم	المشاريع		
	العدد	عدد العمال	النسبة المئوية للمشاريع
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر A.N.G.E.M	1043	1397	35.54
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة C.N.A.C	1205	2321	41.40
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار A.N.D.I	54	531	01.84
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب A.N.S.E.J	614	+	20.92
صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص.م.F.G.A.R	09	165	0.30
المجموع	2935	+	%100

المصدر: نشرية الاقتصادية لمديرية الصناعة و المناجم لولاية سعيدة العدد05.ديسمبر 2015.

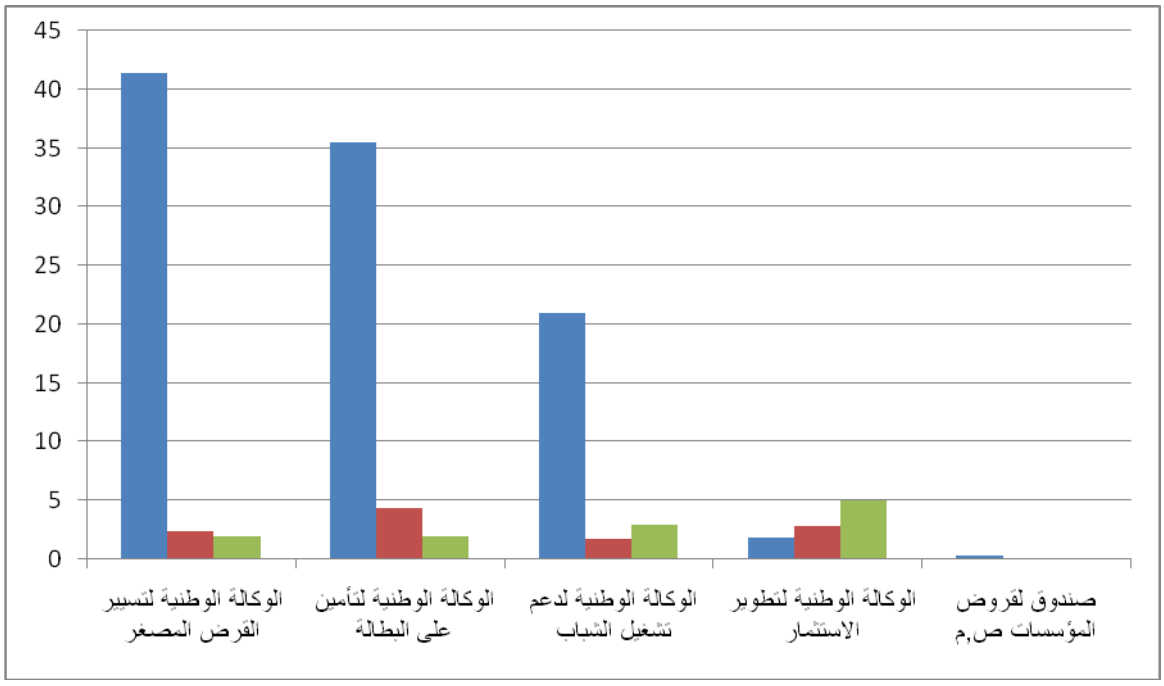

شكل رقم (07): يمثل المشاريع المنشأة بواسطة مختلف أجهزة الدعم خلال سنة 2015

[107] - ولاية سعيدة، إحصائيات وكالة القرض المصغر ،ماي 2016.

من خلال الجدول تبرز مساهمة مختلف أجهزة الدعم في المساهمة بخلق مناصب الشغل بدرجات متفاوتة، حيث يحتل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الصدارة بنسبة 41.40% من المشاريع في سنة 2015، حققت 2321 منصب عمل. و تليه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 35.54% من المشاريع حققت 3557 منصب عمل ، نظرا لحجم القروض التي يقدمها الجهازين و التي تتميز بصغرها و سهولة الحصول عليها، لكنها ساهمت في التقليل من حدة الفقر خاصة فئة العمال المسرحين (التعديل الهيكلي) و دمج المرأة الماكثة في البيت، و أصحاب الصناعات التقليدية، ثم تأتي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في المرتبة الثالثة بنسبة20.92% من المشاريع لأنها تقدم قروض متوسطة، استوعبت فئة معتبرة من البطالين ، بينما تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بـ:1.84% من المشاريع ساهمت في خلف 537 منصب عمل هذا الرقم يدل على قلة الاستثمار في المؤسسات المتوسطة و الكبيرة ، نظرا لأن هذا الجهاز يقدم قروض معتبرة إضافة الى مشكل العقار الصناعي و غياب ثقافة الاستثمار بالولاية، أما صندوق ضمان القروض فقد ساهم بـ:0.30% من المشاريع حققت 165 منصب عمل و التي تعتبر نسبة ضعيفة.

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توطين السكان:**

إن استقرار السكان تحكمه العديد من العوامل أهمها توفر مناصب الشغل و الخدمات العمومية الضرورية، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات أهمية كبيرة في توطين السكان واستقرارهم و التقليل من الهجرة نحو المناطق الحضرية الكبرى.

إن عدم الاهتمام بالتنمية المحلية و سياسة التصنيع بعد الاستقلال كان السبب في هجرة ريفية كبيرة، مما صعب من إدارة المدن و توفير الحاجيات الأساسية و الخدمات العامة،إضافة إلى الأزمنة الأمنية التي مست الجزائر في فترة التسعينيات.ففي ولاية سعيدة تشير إحصائيات 2014/12/31 لتوزيع السكان إلى[108] :

[108] - مديرية التخطيط و إعادة البرمجة ، ولاية سعيدة ، أفريل 2015.

جدول رقم (18) : يمثل التوزيع السكاني لولاية سعيدة حسب البلديات

الرقم	البلديات	عدد السكان 31/12/ 2014	المساحة / كم^2	الكثافة / كم^2
01	سعيدة	143 799	75,80	1 897,08
02	دوي ثابت	5 713	216,90	26,34
03	عين الحجر	34 309	417,30	82,22
04	أولاد خالد	35 859	207,20	173,06
05	مولاي العربي	12 257	423,70	28,93
06	يوب	19 087	443,10	43,08
07	هونت	5 279	176,10	29,98
08	سيدي أعمر	9 974	167,80	59,44
09	سيدي بوبكر	20 892	245,70	85,03
10	الحساسنة	14 517	579,50	25,05
11	المعمورة	7 586	1216,50	6,24
12	سيدي أحمد	15 689	1257,30	12,48
13	عين السخونة	7 896	404,40	19,53
14	أولاد براهيم	21 848	253,50	86,19
15	تيرسين	8 171	421,40	19,39
16	عن السلطان	7 564	259,20	29,18
المجموع	الولاية	370 439	6765,40	54,75

المصدر: مديرية التخطيط و البرمجة لولاية سعيدة 2016

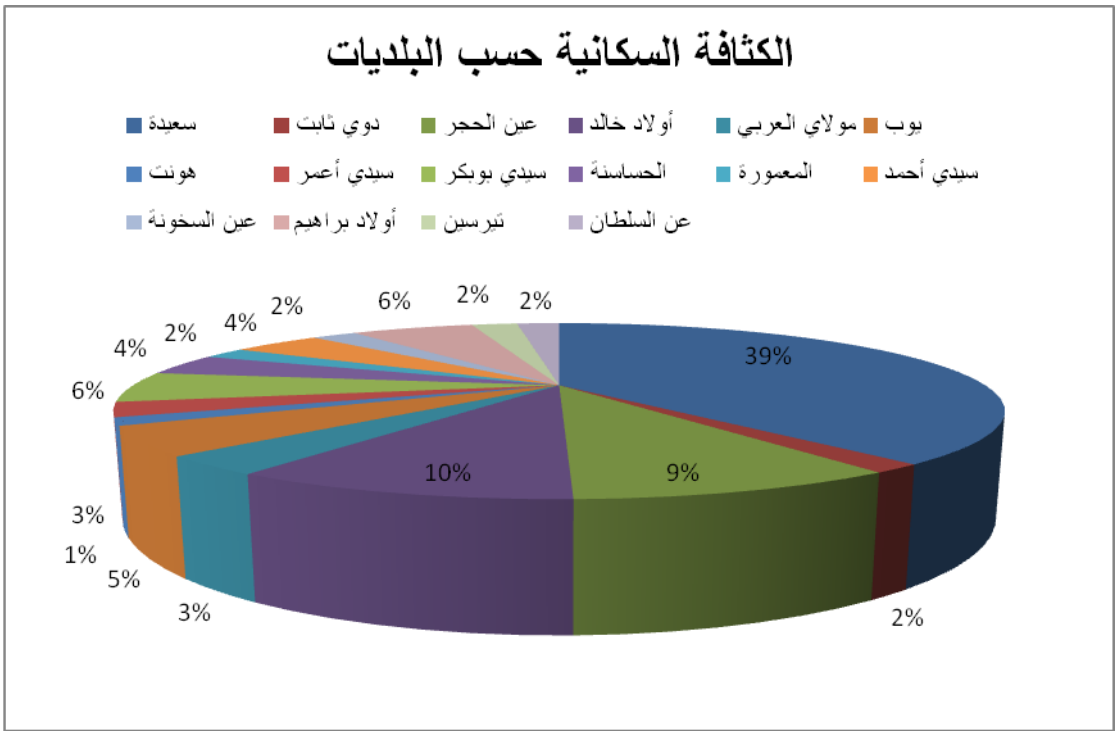

شكل رقم (08): يمثل الكثافة السكانية حسب البلديات لولاية سعيدة

من خلال الجدول نستنتج أن نسبة 68.57% من إجمالي السكان يتركزون في البلديات الحضرية و شبه الحضرية المستقطبة للسكان النازحين و تشمل : بلديات سعيدة، عين الحجر، أولاد إبراهيم، أولاد خالد، سيدي بوبكر، الحساسنة، يوب .

بينما تتركز نسبة 31.97% في باقي البلديات الريفية وهذا حسب إحصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية سعيدة.

إن انخفاض الكثافة السكانية بالبلديات الريفية يرجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بسبب العزلة و التخلف لهذه البلديات، بالإضافة إلى ضعف الأنشطة الاقتصادية خاصة المشاريع الصغيرة و المتوسطة و التي تتوزع توزيعا غير عادلا (أنظر الجدول رقم (16)) ، حيث تستحوذ ولاية سعيدة لوحدها على 1085 مؤسسة من إجمالي عدد المؤسسات و المقدر بـ 1591 مؤسسة ، تليها بلدية عين الحجر بـ 135 مؤسسة ثم بلدية أولاد خالد بـ111 مؤسسة ثم تأتي بلديات أولاد إبراهيم، يوب، سيدي بوبكر:32،50،61 مؤسسة على التوالي وهذا ما يفسر الكثافة السكانية لهذه البلديات باعتبارها مناطق جذب للسكان نظرا لما تتوفر عليه من مقومات مثل التشغيل، المرافق الاجتماعية، و التهيئة العمرانية، بينما تتوزع 363 مؤسسة أغلبها مؤسسات مصغرة على باقي البلديات.

وهنا تبرز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة الصناعية منها في تحقيق توازن توزيع السكان ، لذا يستوجب على السلطات الولائية اتخاذ عدة خطوات عملية لإمكانية تنمية بعض مناطق النشاط الموجودة و زيادة قدرة استيعابها، وإحياء مناطق نشاط جديدة مثل المنطقة الصناعية بسيدي أحمد والتي هي في طور الإنجاز و هذا في سياق توزيع الثروة الداخلية.

2-مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الاقتصادي:

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير موارد مالية محلية:**

توفر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مداخيل معتبرة من الضرائب و الرسوم و أملاكها العقارية لخزينة البلديات،هذه المداخيل تتحكم فيها عدة عوامل من أهمها مستوى النشاط الإقتصادي هذا النشاط الذي يتميز بالضعف في أغلب بلديات الوطن ففي سنة 2001 سجلت 967 بلدية مؤشرا ضعيفا من بين بلديات الوطن و الجدول الموالي يوضح نصيب ولاية سعيدة و بلدياتها من الإرادات الجبائية للفترة **(2012-2015)**[109] قبل توزيعها،وهي تضم مختلف الضرائب المفروضة محليا **(الضريبة الجزافية الوحيدة،الرسم على القيمة المضافة،الضريبة على أرباح المؤسسة و الرسم على النشاط المهني)** والتي توزع حسب التنظيم على كل من البلدية-الولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

جدول رقم (19): نصيب ولاية سعيدة و بلدياتها من الإرادات الجبائية للفترة (2012-2015)

	2012	2013	2014	2015
الولاية سعيدة	180940326	226092187	258066063	212915500
البلدية سعيدة	279818880	325693304	389707587	339065700
عين الحجر	22783529	30434619	24764630	28106781

[109] - مديرية الظرائب ، ولاية سعيدة ، 2016.

سيدي احمد	15909831	21447971	20228659	19571389
مولاي العربي	3645133	2814797	2595002	2794028
يوب	62910854	47134299	502003637	33626845
ذوي ثابت	5703367	8501843	7300544	6369708
حساسنة	26023166	71298640	76905603	55393170
عين السخونة	3614569	6353190	17239730	5657937
معمورة	1965840	2989467	4470710	5319455
اولاد ابراهيم	6983344	11426529	1829403	15297611
تيرسين	2559381	2421133	1352314	1661929
عين السلطان	1550394	1921377	3261676	4009286
سيدي بوبكر	4564019	7933476	8088739	8231458
اولاد خالد	18524169	21107417	30451761	25800828
سيدي اعمر	4401547	10752297	12576477	10788002
هونت	6505257	3726825	1843239	1122411
المجموع	648403606	802049370	929150410	775732038

المصدر :مديرية الضرائب لولاية سعيدة.

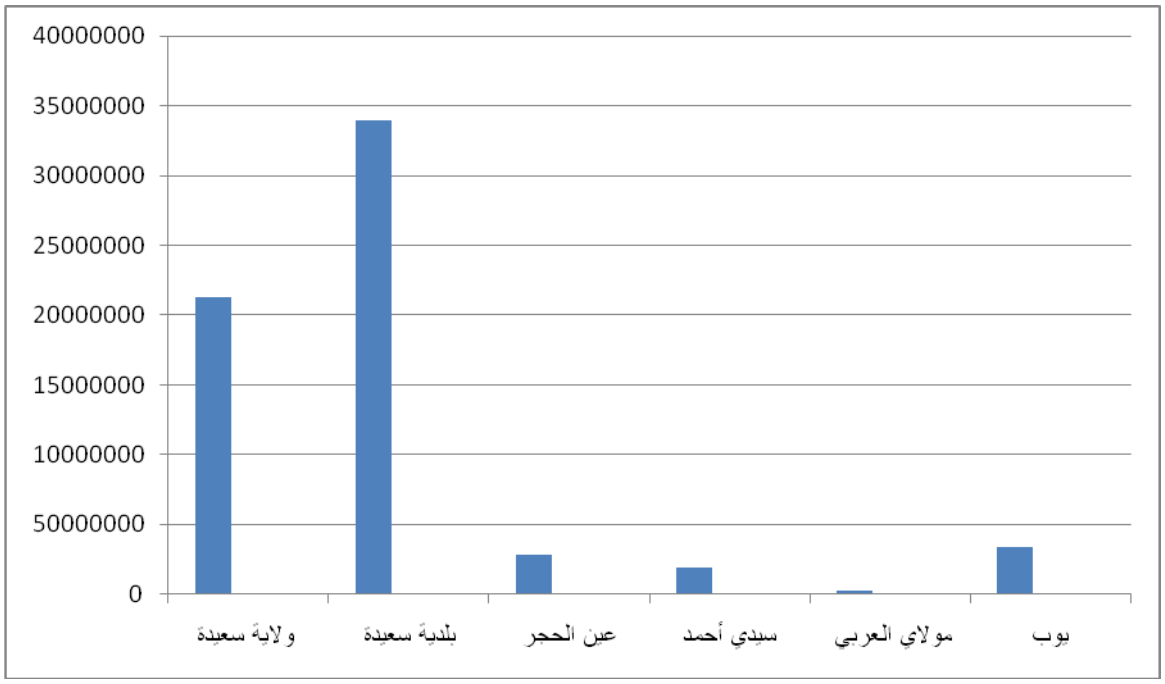

شكل رقم (09): يمثل نصيب ولاية سعيدة وبلدياتها من الإرادات الجبائية

يتضح من الجدول أن البلديات التي استطاعت إستقطاب إستثمارات في مختلف المجالات بما فيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد إستفادت من نصيب أكبر من الإرادات الجبائية خاصة البلديات الحضرية ،و التي تقع في محيطها مركبات صناعية، حيث تحتل بلدية سعيدة المرتبة الأولى بحوالي 41%، تليها الحساسنة بحوالي 6.6% ، بلدية يوب بحوالي 4.1% ثم بلدية عين الحجر،أولاد خالد و أولاد إبراهيم بحوالي3.9% ،3.5%، 2.8% على التوالي،و بذلك تستحوذ هذه البلديات على حوالي 63% من مجموع الإرادات، أما باقي البلديات و التي تقل فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها تقع في مناطق يقل فيها النشاط الإقتصادي، فليس لها نصيب كبير من الإرادات ،و غالبا ما تعاني من العجز، و بالتالي هي تستفيد من بعض المداخيل عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية،إضافة إلى أن الولاية إستفادت تقريبا من حوالي 27% من هذه الإرادات الجبائية.

كما يلاحظ أيضا من الجدول ارتفاع نسبة الإرادات الجبائية من سنة إلى أخرى حيث إنتقل من 648403606 دينار سنة 2012إلى 929150410 دينار سنة2014 ،وهذا راجع إلى الزيادة في عدد المؤسسات بما فيها المؤسسات المصغرة لينخفض نوعا ما سنة2015 إلى 775732038 دينار،وهذا يمكن أن يرجع إلى توقف بعض المؤسسات عن النشاط أو ضعف أرباحها.

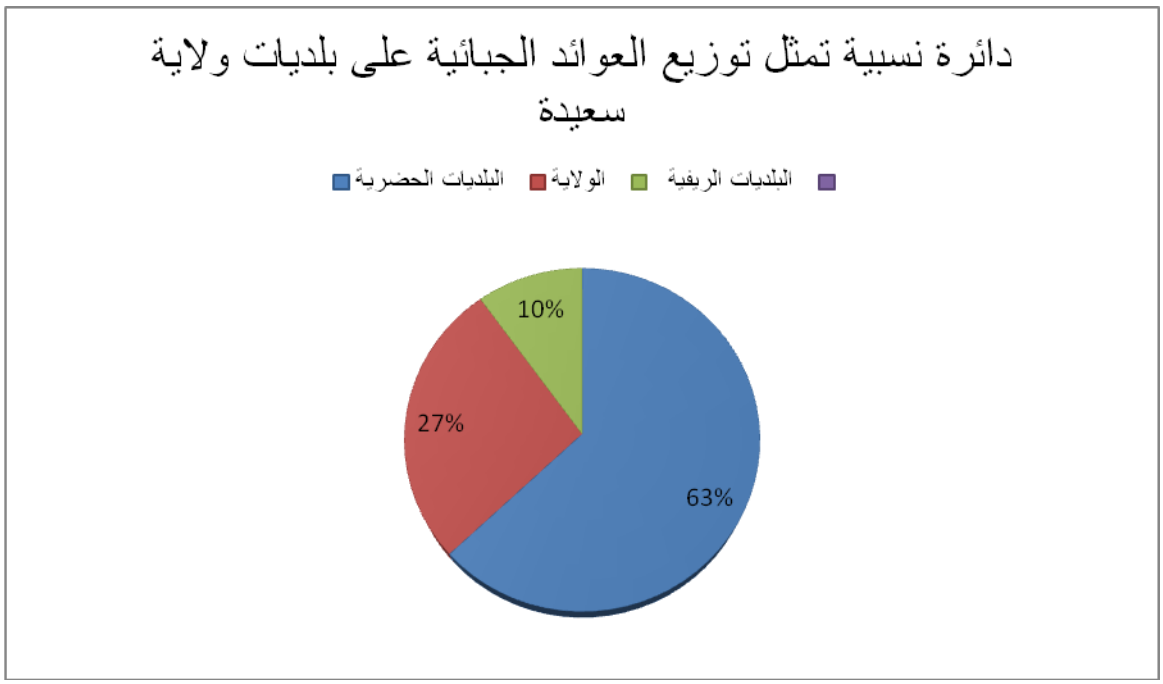

شكل رقم (10) : يمثل توزيع العوائد الجبائية على بلديات ولاية سعيدة

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إستغلال الموارد المحلية المتاحة:**

إن التنمية تعتمد بالدرجة الأولى على إستغلال الموارد المحلية ،وفي هذا المجال تمتلك ولاية سعيدة العديد من القدرات الإقتصادية الممكن إستثمارها في خدمة التنمية المحلية، و لتقييم مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إستغلال هذه الموارد على مستوى الولاية سيتم تناول العناصر التالية:

-مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية في تطوير القطاع الفلاحي:

تعتبر ولاية سعيدة ولاية فلاحية بإمتياز، تتمتع بعدة إمكانيات طبيعية،حيث تقدر المساحة الزراعية بـ 308206 هكتار،و تتنوع المحاصيل الزراعية من حبوب:خضر،أشجار مثمرة،إضافة إلى الثروة الحيوانية (أنظر الجدول رقم (10 و 11)).

إلا أنه رغم القدرات الفلاحية الهامة التي تملكها الولاية،يسجل ضعف في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النشطة 'ضمن هذا القطاع ،إذ لا يتعدى عددها19 مؤسسة سنة 2015 أنظر الجدول(**15**) وهو مايؤكد المساهمة الضعيفة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم القطاع الفلاحي بالولاية و الذي بإمكانه أن يمول العديد من الصناعات مثل:صناعة الجلود والنسيج وصناعة الحليب ومشتقاته في ظل توفر ثروة حيوانية هائلة،إضافة إلى منتوج الحلفاء و الذي يتواجد بكثرة في مختلف بلديات الولاية و الذي كان يصدر إلى فرنسا في الفترة الإستعمارية،إضافة إلى الثروة الغابية والتي تقدر مساحتها ب:158925 هكتار لذا يبقى فقط إستغلالها عن طريق تشجيع الإستثمار فيها.

-مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي:

تعتبرالفنادق و المطاعم أبرز أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ترتبط إرتباطا مباشر بالسياحة،فتوفر هذه المرافق يشجع السياحة بهذه المنطقة إضافة إلى المؤسسات المصغرة الناشطة في مجال الصناعة التقليدية و التي تسمح بإستغلال ماتزخر به المنطقة من حرف، خاصة في ظل توفر إمكانيات سياحية هامة من حمامات معدنية مثل:حمام ربي-سيدي عيسى،حمام عين السخونة إضافة إلى السياحة الغابية،و المناطق الرطبة بالشط الشرقي.

وللوقوف على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي الذي يدر عوائد مهمة تساهم في تحقيق تنمية محلية فعالة بالولاية، وتحقيق مناصب عمل دائمة و مؤقتة.

الجدول رقم (20) : يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنشيط القطاع السياحي بالبلديات

البلديات	سعيدة			أولاد خالد	
	عدد الوكلات الساحلي	المؤسسات	عددالأسرة	المؤسسات	عدد الأسرة
	8	3	395	2	175

المصدر:إحصائيات مديرية التخطيط و إعادة البرمجة أفريل 2016

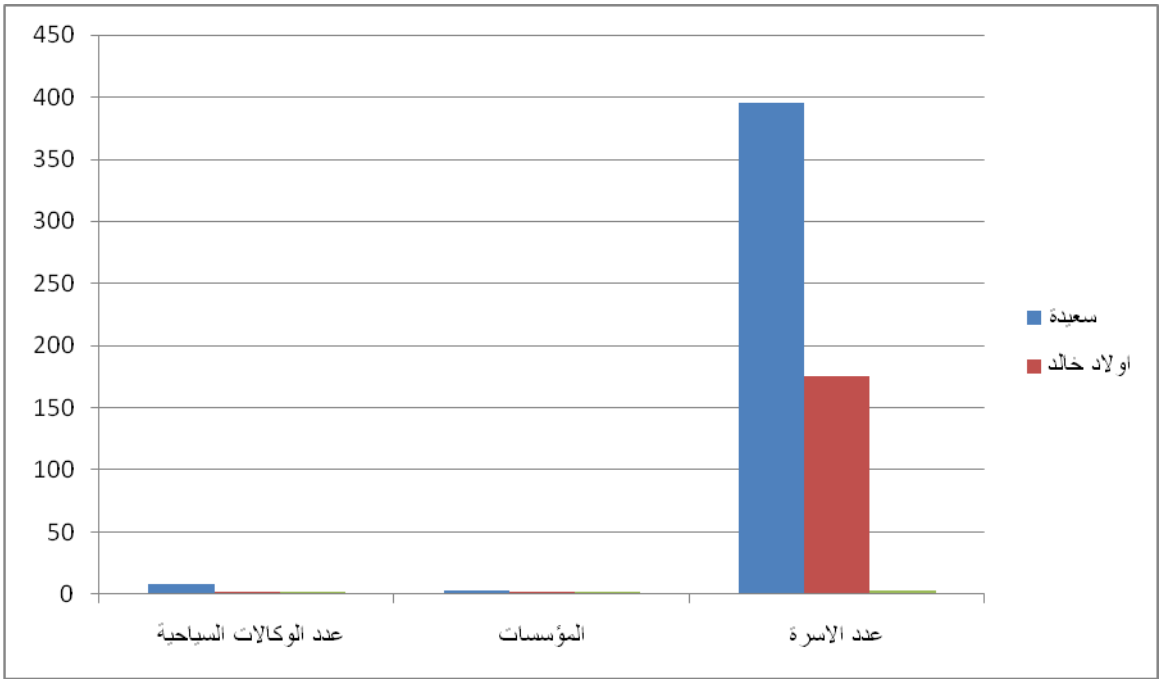

شكل رقم (11) : يمثل عدد المؤسسات السياحية بالولاية.

يتضح من الجدول ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط القطاع السياحي، حيث تتوفر الولاية على 5 فنادق بين مصنفة و غير مصنفة، تتركز في منطقة محدودة جدا تضم بلدية سعيدة و أولاد خالد بطاقة استيعاب تقدر بـ 570 سرير، ما يمثل 100% من المجموع، بينما تنعدم هذه المؤسسات في باقي البلديات خاصة بلدية السخونة التي تتوفر على العديد من المعالم السياحية مثل:المنطقة الرطبة و التي تعد محمية ومصنفة ضمن إتفاقية رمسار الدولية، إضافة إلى الحمام المعدني و مناطق التنوع البيولوجي.

كما تتوفر الولاية على 8 وكالات سياحية مستقرة بمركز الولاية لا تعطى أهمية للسياحة الداخلية،رغم غنى المنطقة سياحيا خاصة الطابع الحموي المعروفة به الولاية و الذي يتطلب

عملية تطوير و تحديث الإمكانيات و إدخال مفهوم السياحة الصحية في منظور التنمية المحلية و تحسين تلبية مطالب السياح.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل لاحظنا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها أفاق واعدة في المستقبل، هذا بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من إرادة سياسية لتطوير هذه المؤسسات والى ما تملكه من مؤهلات و موارد طبيعية و بشرية هائلة, يكفي أن تقوم الدولة الجزائرية بخطوات جدية و تكميلية لما قامت به، للنهوض بهذا القطاع من اجل تحقيق أهداف التنمية المحلية ومن اجل تدعيم قدراتها على الصمود أمام الظروف الاقتصادية المقبلة عليها و المتمثلة في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

و من خلال الدراسة التطبيقية لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية في ولاية سعيدة، استخلصنا النتائج التالية:

- محدودية مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل.
- ضعف مساهمتها في تدعيم ميزانية بلديات الولاية.
- رغم الإمكانيات و الموارد المحلية التي تتمتع بها الولاية ، خاصة الفلاحية و السياحية إلا أن الإستثمار فيها يبقى ضعيفا.

خاتمـــــة

خـاتمـة :

إن معالجتنا لموضوع " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية" تنطلق من إشكالية حقيقية تتعلق بمكانة وأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يلعبه هذا النموذج من المؤسسات في ظل التحولات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني في طريق التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق .

حيث أبرزنا الأدوار المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، فهي كما أسلفنا توفر مناصب شغل و إستقرار السكان كما أنها تكثف النسيج الصناعي وتدعم الصناعات الكبيرة و توفر مصادر إضافية لتمويل التنمية المحلية...الخ. ولهذا أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها قطاعا منتجا للثروة .

استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في ظل سياسة الإصلاحات الاقتصادية أن تحل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي الوطني، فهي تتمتع بديناميكية كبيرة وفعالية اقتصادية أكثر مقارنة مع المؤسسات الاقتصادية العمومية الكبرى، التي أثبتت السياسات التنموية السابقة فشلها في تحقيق التنمية، إلا أن هذا لا ينفي الواقع الصعب الذي يعيشه هذا القطاع في ظل المحيط الاقتصادي الحالي، فحسب الدراسات الأخيرة التي أنجزت في هذا الميدان تشير إلى أن حوالي 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتمكن من اجتياز عتبة الخمس سنوات الأولى من النشاط وذلك نتيجة تراكم عدة أسباب داخلية وخارجية ترتبط أساسا بنقص

التمويل والمنافسة الشديدة والعراقيل الإدارية ... الخ، وعليه فمن الضروري دعم تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات العمومية لتجديد النسيج الاقتصادي وإعانة هذه المؤسسات على التكيف مع معطيات المحيط الاقتصادي الذي يتميز بالتنافس الشديد الغير متكافئ .

إن الدراسات الميدانية التي تكون غايتها الوقوف على حقيقة التنمية المحلية هي في غاية الصعوبة كون أن الباحث يحتاج إلى دراسات إحصائية بتجميع البيانات و تصنيفها و التأكد من مصادرها لان الفواعل المتدخلة والمساهمة في تحقيق التنمية متعددة، إلى جانب تحليلها وفق عدة أسس علمية بضبط مؤشرات قياس كونها هي الأخرى متعددة الجوانب لأن غايات وأهداف التنمية مختلفة تشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية، وقد خلصنا في هذه الدراسة المتواضعة إلى عدة استنتاجات أهمها:

- ✓ حماية الإنتاج الوطني، من خلال دائرة خاصة (جهاز) يُعنى بمواضيع ومتطلبات حماية المنتجات المتولدة من هذه المنشآت.
- ✓ إن التخفيف من حدة الصعوبات و الإجراءات الإدارية التي تواجه المنشئ عند قيامه بإنشاء مؤسسة صغيرة أو اقتراحه لفكرة مشروع استثماري ليس هي السبيل الوحيد لإنشاء مشروع استثماري بل يتعدى الأمر إلى ضرورة المرافقة القبلية و البعدية بحيث يجب أن يرتكز الأمر على دراسة جدية أساسها فكرة أولية تكون بمثابة الخطوة الأولى من خطوات البحث عن المشروع الاستثماري،بعدها يتم تقييم تلك الفكرة و التأكد من جدواها ثم يتخذ القرار باستثمارها أو التخلي عنها،ولا يمكن النظر إلى الفكرة بأنها فرصة استثمارية إلا بعد التأكد من صلاحيتها للتنفيذ لذا فكل مهام الأجهزة الإدارية الممثلة في الشباك الوحيد اللامركزي قد يقتصر دورها في تسهيل الاجراءت التنظيمية للملف،دون مراعاة القاعدة الأساسية التي يبنى عليها المشروع .
- ✓ بالرغم من أن قانون الاستثمار يشجع و يسهل إعادة تأهيل و هيكلة المؤسسات فان بعض المؤسسات التي تمت هيكلتها جراء الإصلاحات السابقة بقيت معرضة للضياع و السؤال المطروح فل هذا راجع إلى تقصير السلطات المخولة لتشجيع المبادرات و استقطاب المستثمرين أم هو راجع أصلا إلى غياب أصحاب الأفكار الاستثمارية.

- ✓ بالرغم من أن سياسة الاستثمار المنتهجة من طرف الدولة تبدو من الناحية التنظيمية و التشريعية جد محفزة و أطرها واضحة المعالم إلا أن بعض العوامل الخفية كما سمى ذلك المفكر ادم سميت باليد الخفية تكون السبب وراء تعطل الآلة الاستثمارية لا سيما بخصوص المشاريع ذات البعد المحلي و الجهوي وهي في حقيقة الأمر لم تعد خفية وأصبحت مرتبطة باحتكار السوق من طرف أصحاب رؤوس الأموال.
- ✓ ضرورة الاعتماد على المقومات المحلية وتكريس المزيد من اللامركزية ،من اجل تحقيق توازن جهوي لتحقيق تنمية محلية مستدامة مبنية على التنمية الاقاليمية.

- ✓ ضرورة إشراك الجامعة في دراسة المشاريع الاستثمارية ، بل يجب التنسيق الدوري معها من اجل تبني مشاريع استثمارية تنشأ من صميم مجهودات مخابر البحث العلمي تكون مستوفية الشروط مسبقا كونها تخضع لمقاييس علمية في الدراسة التقنية للمشروع ما يوفر الجهد و الوقت بالنسبة لصاحب المشروع و بالنسبة لتكلفة الدراسة وإلا ما الفائدة من مخرجات البحث العلمي إن لم يتم استغلالها و تبنيها في مشاريع استثمارية.
- ✓ تشجيع الصناعات التقليدية والحرفية بولاية سعيدة كونها تزخر بمؤهلات تحتاج للاستقطاب والتدعيم.
- ✓ التركيز على مشاريع الطاقات المتجددة كمدخل وبديل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة خصوصا بمناطق الجنوب.
- ✓ استقطاب و تنظيم الاقتصاد غير الرسمي ومحاولة إدماجه على المستوى المحلي.
- ✓ وضع خريطة معلوماتية خاصة بالاستثمار و نشرها على نطاق واسع تبين جميع المعلومات و البيانات المتعلقة بالمقومات المحلية و التحفيزات من اجل استقطاب المستثمرين.

وفي الأخير نقول بأنه هناك مساعي و مجهودات جبارة تبذلها الدولة من خلال ما تم تبنيه في مختلف السياسات التنموية ومن خلال الأطر التشريعية و التنظيمية المحفزة لسياسة الاستثمار، إلا أن هذه الجهود المعتبرة في ظل الإنفاق الكبير و توفر الجزائر على عدة مقومات للتنمية خارج قطاع المحروقات لم تكن كفيلة للخروج من الاقتصاد الريعي، هذا ما يستدعي

ضرورة تبني فلسفة حوكمة التنمية المحلية انطلاقا من الاستثمار في الموارد البشرية قبل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية.

ما يمكن أن نختم به توصياتنا بهذا الشأن هو تجسيد تعاون وتفاعل حقيقي ومثمر بين فعاليات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية المعنية في تحديد أطر عمل واضحة، ومحددة، لتنفيذ الآليات المرسومة لهذه السياسات والبرامج المُعدة، مع التأكيد على أهمية شمول هذه البرامج والخطط الإستراتيجية لآليات عمل تنفيذية تركز على مبادئ التخطيط و التنظيم و الرقابة على هذه المشاريع .

قائمـــة المراجـــع

قائمـــــة المراجـــــع

مراجع باللغة العربية:

كتب :

– أبو السيد أحمد فتحي السيد عبده، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

– القريشي مدحت ، **الاقتصاد الصناعي** . ط 2. عمان : دار وائل للنشر ، 2004 .

– السمالوطي نبيل ، **علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة، 1996.

– الجوهري محمد، **علم الاجتماع و قضايا التنمية**، القاهرة: دار المعارف، 1982.

– الشافعي حسن أحمد ، **التنمية المستدامة** ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، 2012.

– العبيد فهد ، **التنمية التكنولوجية ومتطلباتها**. ط01 . مصر: دار الدولية للنشر والتوزيع، 1989.

– العطية ماجدة، **إدارة المشروعات الصغيرة**. ط4. عمان: دار المسيرة للنشر، 2012.

– القهيوي ليث عبد الله و الوادي بلال محمود ، "**المشاريع الريادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية**" . ط1 . عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ، 2012.

– بهلول حسن محمد ، **الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي . مثال الجزائر** . الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 .

– تومي عبد الرحمان ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع و الآفاق** .ط1. الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2011.

– خبابة عبد الله ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**،الجزائر:دار الجامعة الجديدة ، 2013.

– طشطوش هايل عبد المولى ،**المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية**. ط1. عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2012.

– محمد لبيب هالة ، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، المنطقة العربية للتنمية الإدارية. ط1 . مصر: جامعة الدول العربية، 2004.

– صفوت عوض الله عبد السلام، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**، مصر: دار النهضة العربية، 1953.

– صلاح الدين محمد عبد الباقي ، **السلوك الإنساني للمنظمات** .الإسكندرية : دار الجامعية ، 2000.

– عرفة سيد سالم، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، عمان: دار الراية، 2011.

–عبد الرسول محمد سعد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، الإسكندرية/مصر :المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1998 .

– يسري عبد الرحمن، **تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها**، مصر: الدار الجامعية، 1996.

– يسري عبد الرحمن، "**الصناعات الصغيرة في البلدان النامية**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، رقم01، طبعة01، 1995.

مجلات و دوريات:

– قويقع نادية ،"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع وآفاق"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، العدد الرابع عشر، 2006.

– صالحي صالح ، "أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة سطيف: فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.

– بن عنتر عبد الرحمان ، "واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01 ، جامعة سطيف : فرحات عباس ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2002.

– حمدي حميد ،" الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية "، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999 .

الوثائق القانونية

–الأمم المتحدة ، تقرير خاص، "**دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" ،بيروت ، مطبعة كركي ، 2004 .

-**حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، دراسة معدة من طرف المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم الإسيسكو.

- الشمري تركي و الشراح رمضان ، "**نموذج مقترح من التجارب الدولية لا دوار الجهات في دعم ريادة الأعمال**"،**المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات مراكز ريادة الأعمال** ، السعودية : الرياض ،09-11-2014.

-القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم: 01-18 المؤرخ في: 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم: 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

-وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات، **إستراتيجية و سياسات إنعاش و تنمية الصناعة**، الجزائر، 2007.

-ولاية سعيدة،مديرية التخطيط و البرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب الإحصائيات،أفريل 2016.

-ولاية سعيدة، مديرية المصالح الفلاحية ، مطبوعة بعنوان : **واقع القطاع الفلاحي بولاية سعيدة** ، مصلحة التحقيقات الفلاحية ،2015 .

-ولاية سعيدة، مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، **دليل الاستثمار بالولاية فرص متاحة**، 2015.

-ولاية سعيدة، إحصائيات وكالة القرض المصغر ،ماي 2016.

- ولاية سعيدة، مديرية الضرائب، إحصائيات 2016.

- ولاية سعيدة، مديرية الطاقة و المناجم، النشرية الاقتصادية، العدد 5، 2015.

مذكرات:

-العابد لزهر، "**إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**" ، رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطينة : 2 ، كلية علوم التسيير ، 2012- 2013.

-بن نذير نصر الدين، «دراسة **إستراتيجية الإبداع التكنولوجي،في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر**"،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر 3،2012.

-مدخل خالد، «التأهيل **كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حالة الجزائر**"، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2012.

-برجي شهرزاد، "**إشكالية استغلال مصادر وتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان: أبي بكر بلقا يد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ص2011.

-لخلف عثمان، «واقع **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حالة الجزائر**"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2004.

الملتقيات

-أريمي رياض، "**تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها في الجزائر**"،ورقة مقدمة في :الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي. ،2013/05/06.

– أحمد غدير سليمة، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق**، ورقة مقدمة في: الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، المنظم من قبل : كلية العلو م الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي ، 05–06\05\2013 .

مقابلات :

–المجلس الشعبي الولائي لولاية سعيدة، مقابلة أجريت مع رئيس لجنة الري و الفلاحة و الغابات وتربية المائيات و السياحة،25 أفريل 2016.

–ولاية سعيدة،مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار ،مقابلة أجريت مع رئيس مصلحة ترقية الاستثمار والتنمية الصناعية و متابعة مساهمات الدولة،يوم:17 أفريل2015

أنترنيت :

–حسن القمحاوي ، " الصناعات الصغيرة مفتاح التنمية في الهند "، في : إسلام أون لاين ، متوفر على الرابط ، http:\\www .Islamonline.net\arabic \templates\css .css.(15\03\2016)

–موقع ديوان السياحة لولاية سعيدة، متوفر على الرابط التالي:

– ,Http://otsaida.net/fr/index.php/2015-03-11-18-46-56/investissement-touristique (04-05-2016).

–موقع اتفاقية رام سار الدولية ، متوفر على الرابط التالي :

http://www.ramsar.org/search?search_api_views_fulltext=saida ،(20-03- 2016).

–تقرير البنك العالمي 2010 متوفر على الرابط التالي :

http://www.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx (03\02\2016)

مراجع بالأجنبية :

– Organisation de coopération et de développement économiques, perspectives de l'OCDE sur les PME, Édition de OCDE, Paris, 2000.

– ONS, Collections Statistiques , Série E : Statistiques Economiques ; L’Activité Industrielle 2003

– Roussou. M , Le management des economies,locales , outils et méthodes pour le plein emploi Eyrolles , mars 1989.

−Bulletin d'Information Statistique , Ministère de PME (2002-2013) .

. (15 \04\2016)www.pmeart-dz.org/ar/statistiques.php

−Bulletin d'Information Statistique , Ministère de PME n 23 , 2013 .

الفهرس

مقدمة عامة

الفصل الأول: التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية

Erreur ! Signet non défini. ..... *مقدمة الفصل الأول*

المبحث الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2

2 ..... *المطلب الأول :مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*

2 ..... *1- إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة*

4 ..... *2- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*

6 ..... *3- تعاريف بعض الدول و الهيئات الدولية*

المطلب الثاني : خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 13

13 ..... *1- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*

17 ..... *2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*

Erreur ! Signet non défini. ..... *المبحث الثاني : ماهية التنمية المحلية*

23 ..... *المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية*

1- تطور مفهوم التنمية المحلية 23

2- عناصر التنمية المحلية 25

26 ..... *المطلب الثاني : أهداف و أبعاد التنمية المحلية*

26 ..... *1- أهداف التنمية المحلية*

2- أبعاد التنمية المحلية 27

المبحث الثالث : تجارب ناجحة لبعض الدول في مجال دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 29

المطلب الأول : تجارب ناجحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة 29

1- التجربة الأمريكية 29

2- التجربة اليابانية 33

المطلب الثاني : تجارب ناجحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية 37

1- التجربة الصينية 37

2- التجربة الهندية 39

خلاصة الفصل الأول 44

الفصل الثاني : إسهامات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية في الجزائر

(ولاية سعيدة دراسة حالة)

مقدمة الفصل الثاني 45

المبحث الأول : أسس التنظيم و الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية 46

المطلب الأول : أسس التنظيم و إختيار الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة 46

1 - مستوى التنظيم الصناعي و المكاني 47

2- مستوى تجانس قطاعات النشاط و التوازنات الإقتصاية 50

المطلب الثاني: الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 52

1- توفير حاجيات السكان 52

2- أداة للتوطين الصناعي 54

3- عامل اللامركزية و تدعيم الصناعات الكبيرة 55

المبحث الثاني: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 59

المطلب الأول: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة (2002-2013) 59

1- توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطابع القانوني 59

2- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 60

المطلب الثاني : معوقات تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 61

1- معوقات قانونية و تشريعية 61

2- معوقات متعلقة بمحيط المؤسسة 62

المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العملية التنموية في ولاية سعيدة 64

المطلب الأول : ولاية سعيدة و إمكانياتها الإقتصادية 65

1- التعريف بولاية سعيدة (جغرافيا ، سياسيا و إداريا) 65

2- الإمكانيات الإقتصادية لولاية سعيدة 67

المطلب الثاني: عرض عام لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سعيدة 78

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 78

2- توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكل من القطاع الخاص و العام 79

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية في ولاية سعيدة 81

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الإجتماعي 81

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الإقتصادي 88

خلاصة الفصل الثاني 94

خاتمة .

قائمة المراجع

قائمـــــــة الجـــــداول

الصفحة	رقـــــــم و عنـــــــوان الجـــــــــدول
09	جدول رقم (01) : تصنيف بروش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال
12	جدول رقم (02) : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
30	جدول رقم (03) : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب أوجه النشاط في الولايات المتحدة الأمريكية
31	جدول رقم (04) : محاور سياسة دعم و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية

جدول رقم (05) : تقسيمات المشروعات الصغيرة و المتوسطة ومساهمتها في الناتج المحلي في الصين	**37**
جدول رقم (06) : توزيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق في الصين	**38**
جدول رقم (07) : نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الصناعة في الصين	**38**
جدول رقم (08) : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)	**59**
جدول رقم (09) : يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أهم 10 الولايات الأولى للفترة (2010-2013)	**60**
جدول رقم (10) : يمثل الإنتاج الفلاحي من الحبوب و الخضر و الفواكه و الإنتاج الحيواني لسنة 2014	**69**
جدول رقم (11) : يمثل الإنتاج الحيواني لولاية سعيدة سنة 2015	**70**
جدول رقم (12) : يمثل الإنتاج الزراعي النباتي السنة(بالقنطار)2014 حسب البلديات	**71**
جدول رقم (13) : يمثل الإنتاج الصناعي في ولاية سعيدة لسنة 2015	**76**
جدول رقم (14) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سعيدة (2010-2016)	**78**
جدول رقم (15) : توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الرئيسية	**79**
جدول رقم (16) : التوزيع الجغرافي لعدد العمال حسب طبيعة المؤسسة و البلدية	**81**
جدول رقم (17) : يلخص المشاريع المنشأة بواسطة مختلف أجهزة الدعم خلال 2015	**83**
جدول رقم (18) : التوزيع السكاني لولاية سعيدة حسب البلديات	**86**
جدول رقم (19) : نصيب ولاية سعيدة و بلدياتها من الإرادات الجبائية للفترة (2012-2015)	**89**
جدول رقم (20) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنشيط القطاع السياحي بالبلديات	**92**

قائمـــــــة الأشكـــــــال

الصفحة	رقـــــــم و عنـــــــــوان الشكل
18	شكل رقم (01) : هرم الحاجات عند ماسلوا
57	شكل رقم (02) : يمثل تكامل القطاع الصناعي مع القطاع الفلاحي
63	شكل رقم (03) : يوضح العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر
78	شكل رقم (04) : يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سعيدة للفترة2010-2016
80	شكل رقم (05) : يمثل نسبة كل قطاع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
82	شكل رقم (06) : يمثل عدد العمال حسب كل بلدية
84	شكل رقم (07) : يمثل المشاريع المنشأة بواسطة مختلف أجهزة الدعم خلال سنة 2015
87	شكل رقم (08) : يمثل الكثافة السكانية حسب البلديات لولاية سعيدة
90	شكل رقم (09) : يمثل نصيب ولاية سعيدة وبلدياتها من الإرادات الجبائية
91	شكل رقم (10) : يمثل توزيع العوائد الجبائية على بلديات ولاية سعيدة
93	شكل رقم (11) : يمثل عدد المؤسسات السياحية بالولاية

قائمـــــــة الملاحـــــــق

الرقم	عنـــــــــوان الملحق
01	القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
02	التحقيقات و التقديرات الجبائية للجماعات المحلية لولاية سعيدة (2012 – 2015)- مديرية الضرائب لولاية سعيدة
03	النشرية الإقتصادية لمديرية الطاقة و المناجم لولاية سعيدة رقم 05 سنة 2015
04	خريطة ولاية سعيدة